مرکز تحقیقات دارالحدیث

میراث حدیثی شیعه

دفتر دوم

به کوشش

مهدی مهریزی

علی صدرایی خویی

بسم الله الرحمن الرحيم

مهریزی، مهدی، ۱۳٤۱ ـ، گردآورنده.
میراث حدیث شیعه: ۲/ به کوشش مهدی مهریزی و علی صدرایی خویی. ـ قم: مؤسسهٔ فرهنگی دارالحدیث، ۱۳۷۸.
٦٥۲ ص.
کتابنامه به صورت زیر نویس.
۱. احادیث شیعه ـ مجموعه‌ها. ۲. احادیث شیعه ۳. اربعینیات. ٤. احادیث خاص (حدیث حقیقت). ٥. احادیث خاص (رأس جالوت). ٦. احادیث ـ مسائل ادبی. ۷. حدیث ـ علم‌الرجال. ۸. احادیث ـ اجازه‌ها. الف عنوان. ب صدرایی خویی، علی، ۱۳٤۲ ـ ، گردآورندهٔ همکار.
۲۹۷/۲۱۸
BP ۱٤۱/ ۹م۹م

شابک: ٤ـ٥٤ـ٥۹۸٥ـ۹٦٤
ISBN : 964 _ 5985 _ 54 _ 4

مرکز تحقیقات دارالحدیث

میراث حدیث شیعه/۲

به کوشش:

مهدی مهریزی

علی صدرایی خویی

همکاران علمی:

ابوالفضل حافظیان، قاسم شیرجعفری، حسین گودرزی

ویراستار فارسی: **محمدرضا موحدی** ویراستار عربی: **اسعد طیب مولوی**

حروف نگاری و صفحه آرایی: **محمد ضیاء سلطانی، فخرالدین جلیلوند**

دفتر میراث حدیث شیعه: قم، خیابان ۱۹ دی، کوچه دهم، پلاک ۳۱
نشانی برای مکاتبه: قم، ص. پ: ۳٤۱۸ / ۳۷۱۸٥ مرکز تحقیقات دارالحدیث، میراث حدیث شیعه
تلفن: ۷۱۱۷٤٥، نمابر: ۷۱۹۱۹۰

فهرست

آغاز دفتر ۷

متون حدیثی

وصية النبيّ ﷺ لعليّ بن أبي طالب ﷺ ۱۱

به روایت عمر بن محمّد نسفی / تحقیق: سید احمد رضا حسینی

المناجاة الإلهيّات ۵۳

سیّد ضیاء الدین فضل الله بن علی راوندی / تحقیق: سعید رضا علی عسکری

الاستبصار في النص على الأئمّة الأطهار ﷺ ۸۹

أبوالفتح محمّد بن علی بن عثمان کراجکی / تحقیق : محمد اسلامی یزدی

الأربعون حديثاً ۱۳۵

عزّالدین حسین حارثی عاملی / تحقیق: علی اوسط ناطقی

شرح و ترجمه حدیث

شرح حديث حقيقت ۱۸۷

خواجه محمّد دهدار / تحقیق: مهدی مهریزی

صحيفة المحبة ۲۱۱

سائل کاشانی / تحقیق: محمد مهدی فقیهی

شرح حديث رأس الجالوت ۲۳۳

ملا عبدالصاحب محمد بن احمد نراقی / تحقیق: سید محمّدرضا حسینی

المكنون في حقائق الكلم النبويّة ۲۵۵

أبو محمد روزبهان بقلی فسایی شیرازی / تحقیق: علی صدرایی خویی

نظیم اللئالی ۳۶۵

سیّدقوام‌الدین محمّد بن محمّد حسینی‌سیفی‌قزوینی / تحقیق: حسین گودرزی

علوم حدیث

لبّ اللباب في علم الرجال ۳۹۵

ملا محمّد جعفر شریعتمدار استرآبادی / تحقیق: محمّد حسین مولوی

شرح طرق الشیخ الطوسي ۴۹۷

ملا محمّد جعفر شریعتمدار استرآبادی / تحقیق: علی فرّخ

الفوائد الرجالیة للمحقّق الکرکي ۵۳۵

محمّد حسّون

اجازات

اجازات فیض کاشانی ۵۹۷

ابوالفضل حافظیان

معرفی نسخه

إزالة الأوهام شیخ ابوالقاسم خویی ۶۲۹

سید صادق حسینی اشکوری

علوم حديث

لبّ اللباب في علم الرجال

ملا محمد جعفر شريعتمدار استرآبادى (م ١٢٦٣ ق)

شرح طرق الشيخ الطوسي

ملا محمد جعفر شريعتمدار استرآبادى (م ١٢٦٣ ق)

الفوائد الرجالية للمحقق الكركي

محمد حسون

الفوائد الرجاليّة للمحقّق الكركيّ

محمّد حسّون

بسم الله الرحمن الرحيم

التمهيد:

المحقّق الكركيّ عليّ بن الحسين بن عبد العالي (ت ٩٤٠هـ) علمٌ من أعلامِ الطائفة الحقّة، و شخصيّة سياسيّة بارزة في النصف الأوّل من القرن العاشر الهجريّ. ولايَستطيع الدارس لتلك الفترة الزمنيّة ـ المهمّة والحسّاسة بأحداثها وتحوّلاتها السّياسيّة ـ أن يتجاوز الكركيّ دون أن يقف على مكانته العلميّة المرفوعة، و دوره في تطوير العلوم الإسلاميّة ـ خصوصاً الفقه ـ بما توصّل إليه من نظريّات جديدة صهرها في بودقة مؤلّفاته الكثيرة.

لقد استطاع الكركيّ أن يرفد المكتبة الإسلاميّة بثمانين مُؤلّفاً تقريباً، مختلفة في مواضيعها وحجمها و أساليبها، فمنها الكتب الاستدلاليّة المطوّلة كجامع المقاصد و حواشيه على شرائع الإسلام وإرشاد الأذهان و مختلف الشيعة ، ومنها الرسائل الصغيرة التي سلّط فيها الضوء على مسألة علميّة واحدة.

وإن كان الفقه هو المحور الأساسيّ في مؤلّفات الكركيّ، إلاّ أنّنا نجده في بعض الأوقات يتجاوزه قليلاً فيكتب في العقائد و المسائل الاجتماعيّة بعض الرسائل الصغيرة.

وعند قيامي بجمع و تحقيق تُراث هذا الرجل العظيم، وجدتُ أنّ بعض آرائه العلميّة و فوائده المهمّة منشورة في طيّات صفحات مؤلّفاته و لم يُفرِد لها مُصنّفاً خاصّاً. فبالرغم من كونه من كبار الأُصوليّين و أحد المدافعين عن المدرسة الأُصوليّة و آرائها، إلاّ أنّه لم يُؤلّف حتّى رسالة صغيرة في هذا العلم.

فجمعتُ بحمدالله تعالى و توفيقه آراءَه و فوائدَه من كافّة مصنّفاته المطبوعة والمخطوطة، وهي تُمثّل آراءَه الكلاميّة والأُصوليّة والرجاليّة، وفوائده التأريخيّة، وشواهده الشعريّة، وغيرها.

ونُقدّم هنا بين يدي القارئ الكريم قسمين من آرائه الرجاليّة.

الأوّل : المباني والفوائد

وهو يحتوي على المباني الرجاليّة للمحقّق الكركيّ و الفوائد العلميّة التي بيّنها في هذا العلم، كأقسام الحديث و أحكامه، والمراسيل التي يَعمل بها و يعتمد عليها و التي تركها، و رأيه في التدليس و الاضطراب في الرواية، و مبناه في اعتضاد الرواية الضعيفة بالشهرة و بعمل الأصحاب، حيث يعتمد على هذه الفائدة كثيراً في أخذه ببعض الروايات وترجيحها على غيرها. و كذلك رأيه في التعارض بين الأخبار، وقاعدة التسامح في أدلّة السنن.

وقد اكتفينا في هذا القسم بذكر آرائه فقط دون التعليق عليها، أو

مناقشتها أو إضافة أيّ شيء لها.

الثاني الرجال

ويشتمل على آرائه حول رجال السند من التوثيق و التضعيف، فإنّه كثيراً ما يُبيّن أحوال الرجال و أسباب وثاقتهم وضعفهم. فأوردنا جميع آرائه حول الرجال الواردة في جميع مصنّفاته، ثمّ علّقنا عليها و قارَنّاها بآراء المتقدّمين عليه في التوثيق والتضعيف كالشيخ الكشّيّ، والشيخ النجاشيّ، والشيخ الطوسيّ، والعلاّمة الحلّيّ، وابن داود، وابن شهر آشوب. وأضفنا إليها بعض فوائد الشيخ المامقانيّ في تنقيح المقال.

الأوّل المباني والفوائد

أَقسام الحديث

قال المحقّق الكركيّ: «وأَمّا السُنّة فيحتاج الاستنباط منها و معرفة دلالتها على الأَحكام إلى معرفة عوارض الأَلفاظ المذكورة، و يراجع فيها علم الأُصول كما قلنا.

فالمتواتر منها طريق ضروريّ، و تختلف أَحواله بالنسبة إلى الأَشخاص باختلاف وصول التواتر إليهم وعدمه.

والآحاد:

إمّا مشهور: وهو مازادَ رواته على الثلاثة، ويُسمّىٰ المستفيض. وحكمه كالمتواتر في وجوب العمل، و يختلف أَيضاً حاله كاختلاف المتواتر، ويكتفى بمعرفة المشهور هنا بمراجعة الكتب و المصنّفات الفقهيّة والحديثيّة.

وإمّا غير مشهور: وهو عند أَصحابنا أَربعة أَقسام:

صحيح: وهو مارواه العدل المعلوم العدالة الصحيح المذهب، بطريق عدول، هكذا متّصلاً إلى المعصوم عليه السلام.

وحسن: وهو ما رواه الممدوح الّذي لم يبلغ مدحه التصريح بعدالته، أَو كان أَحد رواته كذلك.

وموثّق: وهو ما رواه العدل غير المرضيّ في دينه المأمون تعمّد الكذب، أَو كان

في الطريق مَن هو كذلك.

وضعيف: وهو مرويّ الإماميّ غير الموثّق، أو الفاسق»[١].

حكم الضعيف

(١) «ولايُعمل بالضعيف»[٢].

(٢) «لِما رواه عمّار الساباطيّ، قال: سألتُ أبا الحسن عليه السلام[٣]... وضعف سندها بعمّار قادح في جعلها مُتمسّكاً»[٤].

ضعف الرواية بالإرسال

(١) «ولرواية معلّى بن خنيس عن أبي الحسن الماضي عليه السلام: في رجل نسي السجدة من صلاته[٥]... والجواب عن الرواية أنّها مع ضعف سندها بالإرسال، وبالمعلّى لأنّ فيه كلاماً»[٦].

(٢) «لرواية مقاتل عن أبي الحسن عليه السلام: في الصلاة في السَّمُّور والسنجاب[٧]... وحديث مقاتل و إن ضعف به ؛ لأنّه واقفيّ وبالإرسال...[٨]».

(٣) «وبه مرسلة يونس، عن بعض رجاله، عن أبي عبدالله عليه السلام[٩]. وضعفها

---

١ و ٢. رسالة طريق استنباط الأحكام (رسائل المحقّق الكركيّ)، ج ٣، ص ٤٢ و ٤٣ و ٤٦

٣. التهذيب، ج ٧، ص ٣٧٨، ح ١٥٢٩؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٢٣٣، ح ٨٤١

٤. جامع المقاصد، ج ١٢، ص ١٤٧

٥. التهذيب، ج ٢، ص ١٥٤، ح ٦٠٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٥٩، ح ١٣٦٣

٦. جامع المقاصد؛ ج ٢، ص ٢٩٨

٧. الكافي، ج ٣، ص ٤٠١، ح ١٦؛ التهذيب، ج ٢، ص ٢١٠، ح ٨٢١؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٨٤، ح ١٤٥٦

٨. جامع المقاصد، ج ٢، ص ٧٩

٩. الكافي، ج ٣، ص ٧٦، ح ٥

بالشذوذ والإرسال منع من التمسك بها»[١].

(٤) «لرواية مرسلة عن الصادق عليه السلام: أنّه سُئل عن رجل...[٢] وضعفها ظاهر[٣]».

(٥) «وما رواه حريز عمّن أخبره عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا انكسف القمر...[٤] ورواية حريز ضعيفة بالإرسال»[٥].

حكم المرسل

(١) «فإنّ المراسيل لاتنهض دليلاً»[٦].

(٢) «والرواية مرسلة، فلا تنهض حجّة على الإطلاق»[٧].

(٣) «والمرسل لاحجّة فيه»[٨].

(٤) «ولايعمل أصحابنا بالمراسيل، إلاّ...»[٩].

المراسيل التي يُعمل بها والتي لايعمل بها.

(١) «ومراسيل ابن أبي عمير كالمسند»[١٠].

(٢) «ولايعمل أصحابنا بالمراسيل، إلاّ بما عُرف أنّ مرسله لايرسل إلاّ عن ثقة، كابن أبي عمير، و أبي بصير، و ابن بزيع، و زرارة بن أعين، و أحمد بن أبي نصر

---

١. جامع المقاصد، ج ١، ص ٢٨٧

٢. التهذيب، ج٨، ص١٥٨، ح ٥٤٧؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٣٥١، ح ١٢٥٤

٣. جامع المقاصد، ج ١٣، ص ٤٣

٤. التهذيب، ج ١، ص ١١٧ ـ ١١٨، ح ٣٠٩ و ج ٣، ص ١٥٧، ح ٣٣٧؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٥٣ ـ ٤٥٤، ح ١٧٥٨

٥. حاشية المختلف مخطوط ورقة ١٢٥/أ.

٦ و ٧. جامع المقاصد، ج ٢، ص ٣٢٤ و (ص ٣٣٠ ـ ٣٣١).

٨. رسالة خلاصة الإيجاز في المتعة، ص ٣٢

٩. رسالة طريق استنباط الأحكام (رسائل المحقّق الكركي)، ج ٣، ص ٤٣ و ٤٤

١٠. جامع المقاصد، ج ٢، ص ١٧؛ الكافي، ج ٣، ص ٢٧٩، ح ٤، التهذيب، ج ٤، ص ١٨٥، ح ٥١٦

البزنطيّ، ونظرائهم ممّن نصّ عليه علماء الأصحاب.

والّذي أخذناه بالمشافهة في مراسيل المتأخّرين من أصحابنا العمل بمراسيل الشيخ جمال الدين وولده، ومراسيل الشيخ المقداد، والشيخ أحمدبن فهد، لامراسيل الشهيد، ولاالشيخ نجم الدين»[١].

رواية غير الإماميّ

(١) «احتجّ القائل بالبطلان بما روت عائشة أنّ النبيّ ﷺ قال: «أيّما امرأة نكحت بغير إذن وليّها فنكاحها باطل[٢]». وبما روى جابر عن النبيّ ﷺ أنّه قال: «أيّما عبد تزوّج بغير إذن مواليه فنكاحه باطل»[٣]. والروايتان ضعيفتان، فإنّهما ليستا من طرقنا»[٤].

(٢) «ومستنده رواية زيد بن علي، عن آبائه، عن أمير المؤمنين ﷺ[٥]. وهي ضعيفة، فإنّ طريقها رجال الزيديّة»[٦].

(٣) «لرواية مقاتل عن أبي الحسن ﷺ: في الصلاة في السَّمُّور والسنجاب...[٧] وحديث مقاتل و إن ضعف به، لأنّه واقفيّ وبالإرسال...»[٨].

(٤) «ولِما رواه عمّار عن أبي عبدالله ﷺ وقد سُئل عن الرجل...[٩] ويرد على

---

١. رسالة طريق استنباط الأحكام (رسائل المحقّق الكركي)، ج ٣، ص ٤٣ ـ ٤٤

٢. سنن أبي داود ٢: ٢٢٩، ح ٢٠٨٣، سنن الترمذي ٣: ٤٠٧، ح ١١٠٢، مسند أحمد ٦: ٦٦

٣. سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٢٨، ح ٢٠٧٨

٤. جامع المقاصد، ج ١٢، ص ١٥٢ ـ ١٥٣

٥. الكافي، ج ٣، ص ٢١١، ح ٤؛ الفقيه، ج ١، ص ٩٧، ح ٤٤٩؛ التهذيب، ج ١، ص ٣٣٢، ح ٩٧٢

٦. جامع المقاصد، ج ١، ص ٤٥٦

٧. الكافي، ج ٣، ص ٤٠١، ح ١٦؛ التهذيب، ج ٢، ص ٢١، ح ٨٢١؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٨٤، ح ١٤٥٦

٨. جامع المقاصد، ج ٢، ص ٧٩

٩. التهذيب، ج ٢، ص ٢٣١، ح ٩١١؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٩٩، ح ١٥٢٦

الرواية ضعفها بعمّار، فإنّه فطحيّ»[١].

(٥) «والطعن في سند الرواية[٢] أوّلاً بضعفها بعمّار فإنّه فطحيّ»[٣].

الرواية المجهولة السند

«لِما رواه عليّ بن مهزيار عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قيل له: إنّ رجلاً تزوّج بجارية صغيرة...[٤] والمستمسك ضعيف؛ لأنّ سند الرواية غير معلوم»[٥].

الرواية المرفوعة

«والمستند ماروا ه مفضّل بن عمر[٦]... وفي معناها رواية مرفوعة إلى أبي عبدالله عليه السلام[٧]، وهما ضعيفتان»[٨].

المكاتبة

(١) «لأنّ في مكاتبة المهلّب الدّلال إلى أبي الحسن عليه السلام: التزويج الدائم لايكون إلاّ بوليّ وشاهدين[٩]، وهي مع ضعف سندها محمولة على الاستحباب»[١٠].

(٢) أورد الكركيّ المكاتبة السابقة ثانيةً قائلاً: «لتضمّن مكاتبة المهلّب إلى أبي الحسن عليه السلام: أنّ النكاح الدائم لابدّ فيه من وليّ وشاهدي عدل، وهي مع ضعفها ـ

---

١. جامع المقاصد، ج ٢، ص ١٢٠

٢. التهذيب، ج ١، ص ٢٤٢، ح ٦٩٩

٣. حاشية المختلف مخطوط ورقة ١٤/ب.

٤. الكافي، ج ٦، ص ٤٤، ح ٣

٥. جامع المقاصد: ١٢، ح ٢٣٨

٦. الفقيه، ج ١، ص ١٧٨، ح ٨٤٢؛ التهذيب، ج ٢، ص ٤٤، ح ١٤٢

٧. الكافي، ج ٣، ص ٤٨٧، ح ٦؛ التهذيب، ج ٢، ص ٤٤، ح ١٤١

٨. جامع المقاصد، ج ٢، ص ٥٦ ـ ٥٧

٩. التهذيب، ج ٧، ص ٢٥٥، ح ١١٠؛ الاستبصار، ج ٣، ص ١٤٦، ح ٥٢٩

١٠. جامع المقاصد، ج ١٢، ص ١٣ و ١٤

بكونها مكاتبة و عدم العلم بصحة سندها ـ مخالفة لما عليه أكثر الأصحاب، فتحمل على الاستحباب»[١].

(٣) «وفي مكاتبة الصفّار الصحيحة إلى العسكريّ عليه السلام: النهي عن حَمل الرجل والمرأة على سرير واحد[٢]، وهي محمولة على الكراهية لضعفها بكونها مكاتبة»[٣].

(٤) «والكتابة لاتعارض القول»[٤].

(٥) «وقد عرفتَ أنّ المكاتبة لاتعارض المشافهة»[٥].

الرواية الشاذّة

(١) «والمراد بالرواية الشاذة: ما خالفت المشهور»[٦].

(٢) «وبه مرسلة يونس، عن بعض رجاله، عن أبي عبدالله عليه السلام[٧]، وضعفها بالشذوذ والإرسال منع من التمسّك بها»[٨].

التدليس و الاضطراب

(١) «التدليس إنّما يكون في الإسناد دون المتن، كأَن يروي عمّن لقيه و لم يسمع منه مُوهماً ذلك، أَو يروي عمّن عاصره ولم يلقه مُوهماً أنّه لقيه و سمع منه»[٩].

---

١. جامع المقاصد، ج ١٢، ص ٨٥

٢. التهذيب، ج ١، ص ٤٥٤، ح ١٤٨٠

٣ـ ٥. جامع المقاصد، ج ١، ص ٤٥٧ و ج ٢، ص ٨١ و ج ٢، ص ٨٢

٦. حاشية المختلف مخطوط ورقة ٣٠/ب.

٧. الكافي، ج ٣، ص ٧٦، ح ٥

٨. جامع المقاصد، ج ١، ص ٢٨٧

٩. حاشية المختلف مخطوط الورقة الأخيرة. علماً بأنّا قد أخذنا هذه الفائدة من نسختنا الثانية لحاشية المختلف المحفوظة في مكتبة وزيري في مدينة يزد برقم ٢٠٩٥، لأنّ النسخة الأُولى ناقصة ورقة واحدة.

(٢) «ما قطع به ابن طاووس من التدليس ليس بظاهر، فإنّ التدليس إنّما يكون في الإسناد دون المتن، كأن يروي عمّن لقيه ولم يسمع منه موهماً أنّه سمع منه، أو يروي عمّن عاصره و لم يلقه موهماً أنّه لقيه وسمع منه.

وأمّا الاضطراب فقد يكون في المتن، وقد يكون في الإسناد بأن ترد الرواية من طريق على وجه ومن آخر على وجه يخالفه. لكن إنّما يصدق الاضطراب إذا تساويا، أمّا إذا ترجّح أحدهما بمرجّح فلا اضطراب»[١].

اعتضاد الرواية الضعيفة بظاهر الآية

«ولِما رواه عمّار الساباطي عن الصادق عليه السلام: في الرجل يكون له الجارية فيقع عليها ابن ابنه[٢]... ولايضرّ ضعف سندها؛ لاعتضاده بظاهر الآية»[٣].

اعتضاد الرواية الضعيفة بالشهرة وبعمل الأصحاب

(١) «ولمكاتبة عليّ بن بلال بالجواز[٤] وإن كانت مقطوعة؛ لاعتضادها بفتوىٰ الأصحاب»[٥].

(٢) «ولايضرّ قطع الرواية مع اعتضادها بعمل الأصحاب وشهرة الحكم»[٦].

(٣) «لِما رواه عمّار عن أبي عبدالله عليه السلام: في الرجل يؤذّن ويقيم ليصلّي وحده[٧]... والطريق وإن كان ضعيفاً إلاّ أنّ الشهرة وعمل الأصحاب يعضده»[٨].

---

١. جامع المقاصد، ج ١، ص ٢٨٣

٢. الكافي، ج ٥، ص ٤٢٠، ص ٩؛ التهذيب، ج ٧، ص ٢٨٣، ح ١١٩٦؛ الاستبصار، ج ٣، ص ١٦٤، ح ٥٩٧

٣. جامع المقاصد، ١٢، ص ٣٠١

٤. الكافي، ج ٣، ص ١٩٧، ح ١؛ التهذيب، ج ١، ص ٤٥٦، ح ١٤٨٨

٥. جامع المقاصد، ج ١، ص ٤٤٨

٦. حاشية المختلف مخطوط ورقة ٥٦/أ.

٧. الفقيه، ج ١، ص ٢٥٨، ح ١١٦٨؛ التهذيب، ج ٣، ص ٢٨٢، ح ٨٣٤

٨. جامع المقاصد، ج ٢، ص ١٧٣

(٤) «والعمل على هذه الرواية لابأس به وإن ضعفت ؛ لاعتضادها بعمل جمع من الأَصحاب»[١].

(٥) «لرواية مقاتل عن أَبي الحسن عليه السلام: في الصلاة في السَّمُّور والسنجاب والثعلب...[٢] وحديث مقاتل وإن ضعف به ؛ لأَنّه واقفيّ، وبالإرسال، إلاّ أَنّ صحيحة ابن راشد و عمل جمع من كبراء الأَصحاب يعضده»[٣].

(٦) «وضعف الطريق لايضرّ مع عمل كثير من الأَصحاب بها»[٤].

(٧) «والذي في رواية ابن أَبي يعفور عن الصادق عليه السلام مقتضاه أَنّه لانفس له[٥]، ولايضرّ ضعف إسنادها؛ لأَنّ مضمونها مشهور بين الأَصحاب»[٦].

(٨) «ولورود الخبر عن الصادق عليه السلام بأَنّه إذا وجد الماء في رحله أَو في أَصحابه يعيد، ومضمونه مشهور بين الأَصحاب ولاسبيل إلى ردّه»[٧].

(٩) «في مرسلة العبّاس الورّاق، عن رجل سمّاه، عن أَبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا غزا قوم بغير إذن الإمام فغنموا...»[٨] ومضمون هذه الرواية مشهور بين الأَصحاب مع كونها مرسلة و جهالة بعض رجال إسنادها وعدم التمسّك بظاهرها»[٩].

(١٠) «والعمل بالرواية هو المشهور، وضعفها تجبره الشهرة»[١٠].

---

١. حاشية الشرائع مخطوط ورقة ٨٩/ب.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٤٠١، ح ١٦؛ التهذيب، ج ٢، ص ٢١٠، ح ٨٢١؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٨٤، ح ١٤٥٦

٣ و ٤. جامع المقاصد، ج ٢، ص ٧٩ و ص ٧٤

٥. الكافي، ج ٣، ص ٣٩٩، ح ١١؛ التهذيب، ج ٢، ص ٢١١، ح ٨٢٨

٦. جامع المقاصد، ج ٢، ص ٧٨ ـ ٧٩

٧. حاشية المختصر النافع مخطوط ورقة ٥٤/أ.

٨. التهذيب، ج ٤، ص ١٣٥، ح ٣٧٨

٩. الرسالة الخراجيّة (رسائل المحقّق الكركي)، ج ١، ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥

١٠. حاشية الشرائع مخطوط ورقة ١٤٠/ب.

(١١) «لورود الخبر بذلك عن الصادق عليه السلام[١]، وضعف سنده مدفوع بالشهرة»[٢].

(١٢) «فلأنّ رواية عليّ بن أبي حمزة[٣] وإن كانت ضعيفة إلاّ أنّ الأصحاب تلقّوها بالقبول، فانجبر ضعفها بالشهرة، وقد يثبت المذهب بالخبر الضعيف المشهور»[٤].

(١٣) «لمرسلة أيّوب بن نوح، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «إذا قطع من الرجل قطعة...»[٥]، وجوابه: أنّ ضعفها تجبره الشهرة»[٦].

(١٤) «والرواية مرسلة، لكن العمل بها مشهور»[٧].

(١٥) «ويجوز التيمّم مع وجود الماء على أصحّ القولين وإن لم يخف الفوات؛ لرواية ضعيفة[٨] تعضدها الشهرة»[٩].

(١٦) «لخبري عمّار عن الصادق عليه السلام الدالّين على وجوب السبع فيهما[١٠]، وضعف عمّار مُنجبر بالشهرة، ولاتضرّ المعارضة بخبره الدالّ على الثلاث؛ لأنّ الشهرة مرجّحة»[١١].

(١٧) «والعمل بالرواية مشهور بين الأصحاب، فلا يضرّ ضعف إسنادها»[١٢].

---

١. الكافي، ج٣، ص ٦٥، ح ١٠؛ التهذيب، ج ١، ص ٢١٢، ح ٦١٦

٢. جامع المقاصد، ج ١، ص ٤٦٧

٣. التهذيب، ج ١، ص ٢٤٣، ح ٧٠٠؛ الاستبصار ١، ص ٣٤، ح ٩٠

٤. حاشية المختلف مخطوط ورقة ٢٣/ب

٥. الكافي، ج٣، ص ٢١٢، ح ٤

٦. جامع المقاصد، ج ١، ص ٤٥٩

٧. حاشية الشرائع مخطوط ورقة ١٤١/أ.

٨. الكافي، ج٣، ص ١٧٨، ح ٥؛ الفقيه ١، ص ١٠٧، ذيل الحديث ٤٩٥؛ التهذيب، ج ٣، ص ٢٠٣، ح ٤٧٧

٩. جامع المقاصد، ج ١، ص ٤١٧

١٠. التهذيب، ج ١، ص ٢٨٤، ح ٨٣٢ وج ٩، ص ١١٦، ح ٥٠٢

١١. جامع المقاصد، ج ١، ص ١٩١

١٢. حاشية الشرائع مخطوط ورقة ٢٦٤/ب.

(١٨) «وبه رواية نشيط بن صالح عن أَبي عبدالله، قال: سألته كم يجزىء من الماء في الاستنجاء من البول[١]؟... ولايضرّ قدح المصنّف فيها ـ بأنّ في طريقها مروك بن عبيد، وليس بمعلوم حاله ـ لاشتهار مضمونها بين الأَصحاب»[٢].

(١٩) وذكر الكركيّ الرواية السابقة في حاشيته على المختلف قائلاً: «قد طعنَ المصنّف في المنتهى في هذه الرواية بأَنّ في طريقها مروك بن عبيد، وحاله غير معلوم. وهذا لايكون قادحاً؛ لأَنّ الأَصحاب قد تلقّوها بالقبول، وعمل بها الأَكثر»[٣].

(٢٠) «لِما رواه عمّار عن أَبي عبدالله: في الرجل يؤذّن ويقيم ليصلّي وحده[٤]... والطريق وإن كان ضعيفاً، إلاّ أَنّ الشهرة وعمل الأَصحاب يعضده»[٥].

(٢١) «وللرواية المذكورة[٦]، فإنّها متقوّية ومنجبرة بعمل أَكثر الأَصحاب»[٧].

(٢٢) «ومثل هذه الأَخبار كثيرة لمن تتّبع حصره، ولسنا بصدد ذلك، فإنّ في هذه غنية في الدلائل على المطلوب عن السعي في تتبّع ماسواها.

وكون بعضها قد يعتري بعض رجال إسناده طعن أَو جهالة، غير قادح في شيءٍ منها بوجه من الوجوه، على أَنّ أَسانيد كثير منها صحيحة كما قدّمناه.

ومع ذلك فإنّ الأَصحاب كلّهم أَو جلّهم قد أَفتوا بمضمونها في كتبهم، وعملوا به فيما بلغنا عنهم. والخبر الضعيف الإسناد إذا انجبر بقول الأَصحاب وعملهم

---

١. التهذيب، ج ١، ص ٣٥، ح ٩٣؛ الاستبصار ١، ص ٤٩، ح ١٣٩

٢. جامع المقاصد، ج ١، ص ٩٣

٣. حاشية المختلف مخطوط ورقة ٧٧/ب.

٤. الفقيه ١، ص ٢٥٨، ح ١١٦٨؛ التهذيب، ج ٣، ص ٢٨٢، ح ٨٣٤

٥. جامع المقاصد، ج ٢، ص ١٧٣

٦. التهذيب، ج ٧، ص ٣١١، ح ١٢٩١

٧. جامع المقاصد، ج ١٢، ص ٣٢٨

ارتقى إلى مرتبة الصحيح، وانتظم في سلك الحجج وألحق بالمشهور»[١].

(٢٣) «لورود الأَخبار بالأَمر بغسله[٢]، وضعف السند منجبر بقول الأَصحاب وإطباقهم على الحكم»[٣].

(٢٤) «ولاتعارضها رواية محمّد بن يعقوب لها بخلاف ذلك؛ لأَنّ الشيخ أَعرف بوجوه الحديث و أَضبط، خصوصاً مع فتوى الأَصحاب بمضمونها، فإنّه مع ترجيحه لها جابر لوهن إرسالها»[٤].

(٢٥) «وقد روى الشيخ في التهذيب عن حمّاد بن عيسى قال: رواه لي بعض أَصحابنا، ذكره عن العبد الصالح أَبي الحسن الأَوّل عليه السلام[٥]... وهذا الحديث وإن كان من المراسيل، إلاّ أَنّ الأَصحاب تلقّوه بالقبول، ولم نجد له رادّاً، وقد عملوا بمضمونه، واحتجّ به على ما تضمّن من مسائل هذا الباب العلاّمة في المنتهى[٦]. وما هذا شأنه فهو حجّة بين الأَصحاب، فإنّ مافيه من الضعف منجبر بهذا القدر من الشهرة»[٧].

(٢٦) «والحديث معارض بما رواه الحلبيّ مرسلاً عن أَبي عبدالله عليه السلام: «لاتنقض المرأَة شعرها»[٨] وهو مطلق، وإرساله منجبر بقبول الأَصحاب له»[٩].

(٢٧) «وهذه الرواية وإن كانت موقوفة على زرارة[١٠]، لكن عمل الأَصحاب

---

١. الرسالة الخراجيّة (رسائل المحقّق الكركي)، ج ١، ص ٢٧٤ و ٢٧٥

٢. الكافي، ج ٣، ص ٢٠٦، ح ١، التهذيب، ج ١، ص ٣٢٨، ح ٩٦٠

٣ و ٤. جامع المقاصد، ج ١، ص ٣٥٦ و ص ٢٨٤

٥. التهذيب، ج ٤، ص ١٢٩ ـ ١٣٠، ح ٣٦٦

٦. منتهى المطلب، ج ٢، ص ٩٣٤

٧. الرسالة الخراجيّة (رسائل المحقّق الكركي) ج ١، ص ٢٤٥ ـ ٢٤٧

٨. الكافي، ج ٣، ص ٤٥، ح ١٦؛ التهذيب، ج ١، ص ١٤٧، ح ٤١٦ و ٤١٧

٩. جامع المقاصد، ج ١، ص ٢٧٨

١٠. الكافي، ج ٣، ص ٣٣٥، ح ٢

عليها فانجبر ضعفها»[١].

حجّيّة الخبر الواحد

(١) «فإنّ أخبار الآحاد بين محقّقي الأصحاب والمحصّلين منهم إنّما تكون حجّة إذا انضمّ إليها من المتابعات والشواهد وقرائن الأحوال مايدلّ على صدقها، فما ظنّك بإجماع الفرقة»[٢].

(٢) «إنّها خبر واحد، فلايعارض القطعيّ»[٣].

التعارض بين الأخبار

(١) «فإذا تعارضت هذه الأخبار قدّم الصحيح، فإذا لم يكن فالحسن، وبعده الموثّق، ولايعمل بالضعيف»[٤].

(٢) «ومستند ذلك خبران مطلقان بالإعادة و بعدمها، فجمع بينهما بحمل خبر الإعادة على الوقت، والآخر على خارجه، وهو جمع ظاهر»[٥].

(٣) «وبالشهرة ترجّح الرواية على الأُخرىٰ»[٦].

(٤) «والشهرة من أعظم المرجّحات»[٧].

معرفة صفات الروايات

«وكيفيّة معرفة هذه الصفات بمراجعة الروايات والاطّلاع على أحوال رجالها،

---

١. جامع المقاصد، ج ٢، ص ٣٦٤

٢. الرسالة الخراجيّة (رسائل المحقّق الكركي)، ج ١، ص ٢٥٦

٣. رسالة خلاصة الإيجاز في المتعة، ص ٣٨

٤. رسالة طريق استنباط الأحكام (رسائل المحقّق الكركي)، ج ١، ص ٤٦

٥ و ٦. جامع المقاصد، ج ١، ص ١٥٠ و ج ٣، ص ٤١٤

٧. حاشية المختلف مخطوط ورقة ٥٦/ب.

وهو ممّا يصعب على المبتدئ، وإن كان العلماء قد نصّوا على الاكتفاء في الجرح و التعديل بنصّ مَن تقدّمنا من المجتهدين، كما أشار اليه في الخلاصة وابن داود في كتابه.

وهنا طريق أسهل منه، وهو أنّ الشيخ جمال الدين قد ألّف في ذلك و استعمل في كتبه خصوصاً المختلف أن يذكر الصحيح بوصفه، والحسن بوصفه، والموثّق كذلك ويترك الضعيف بغيرعلامة وهو علامة ضعفه.

وذكر في الخلاصة أنّ الطريق في كتاب الاستبصار والتهذيب ومَن لايحضره الفقيه إلى فلان صحيح، وإلى فلان حسن، وإلى فلان موثّق، وإلى فلان ضعيف. وجعلَ ذلك دستوراً يرجع إليه، فيكتفي المبتدئ في معرفة صفات هذه الروايات الأربع بالرجوع إلى هذا الدستور الّذي اعتمده.

ومَن تأخّر عنه كلّهم اعتمدوا على هذا الطريق، كالشيخ فخر الدين في الإيضاح، والسيّد ضياءالدين[1] في شرحه للقواعد، والشهيد في كتبه خصوصاً الذكرى وشرح الإرشاد، والشيخ أحمد بن فهد في مهذّبه، والشيخ المقداد في تنقيحه»[2].

التسامح في أدلّة السنن

«روايات السنن مبنيّة على المسامحة، فيقبل فيها الخبر الضعيف خصوصاً إذا اشتهر مضمونه»[3].

---

١. كذا، والصحيح أنّ شرح القواعد ليس له، بل لأخيه عميدالدين، وهو المعروف عند الفقهاء بالشرح العميديّ.

٢. رسالة طريق استنباط الأحكام (رسائل المحقّق الكركي) ج ٣، ص ٤٦ و ٤٧

٣. جامع المقاصد، ج ١، ص ٤٤٠

الثاني الرجال

(١) أحمد بن زياد الخزّاز

ضعّفه في «جامع المقاصد»، حاكياً عن العلاّمة الحلّيّ (ت ٧٢٦ هـ) نسبته إلى الواقفيّة، حيث قال: لرواية أحمد بن زياد، عن أبي الحسن عليه السلام، قال: سألته عن رجل تحضره الوفاة وله المماليك لخاصّة نفسه، وله مماليك بشركة رجل آخر...[١].

ثم قال: والرواية ضعيفة بأحمد بن زياد، فإنّ المصنّف في التذكرة[٢] نقل عن الشيخ: «أنّه واقفي»[٣].[٤]

وقد نسبه العلاّمة إلى الواقفيّة أيضاً في كتابه «خلاصة الأقوال»، حيث ذكره في القسم الثاني منه المخصّص لذكر الضعفاء[٥].

وكذلك فعل الشيخ تقيّ‌الدين الحسن بن عليّ بن داود الحلّيّ (ت بعد سنة ٧٠٧ هـ)، حيث ذكره في القسم الثاني من رجاله المخصّص لذكر الضعفاء أيضاً[٦].

(٢) إسحاق بن عمّار

ذكره في موردين من حاشيته على «مختلف الشيعة» للعلاّمة الحلّيّ، حيث جزم بكونه فطحيّاً، إلاّ أنّه جعله في أحدهما ثقةً، وفي الآخر ضعّف الرواية بسببه:

الأوّل: قال فيه: إسحاق بن عمّار، المحقّق أنّه فطحيّ[٧].

---

١. الفقيه ٤، ص ١٥٨، ح ٥٤٩؛ التهذيب، ج ٩، ص ٢٢٢، ح ٨٧٢

٢. تذكرة الفقهاء ج ٢، ص ٤٨٧

٣. رجال الشيخ الطوسي، ص ٣٤٣

٤. جامع المقاصد، ج ١٠، ص ٢٠٧ـ٢٠٨

٥. الخلاصة، ص ٢٠١

٦. رجال ابن داود، ص ٤٢٠

٧. حاشية المختلف مخطوط ورقة ٢٣/أ.

الثّاني: قال فيه: وفي الرواية[١] ضعف بإسحاق؛ فإنّ فيه قولاً[٢].

والمقصود به هنا هو إسحاق بن عمّار بن موسى الساباطيّ، لا إسحاق بن عمّار ابن حيّان الصيرفيّ، الذي كان شيخاً من أصحابنا، وإخوته يوسف و قيس و إسماعيل، وأبناء أخيه عليّ بن إسماعيل و بشر بن إسماعيل كانا من وجوه مَن روى الحديث[٣].

وقد ذهب العلّامة الحلّيّ إلى اتّحادهما، فجعله فطحيّاً ثقةً، حيث قال: إسحاق بن عمّار بن حيّان، مولى بني تغلب، أبو يعقوب الصيرفيّ، كان شيخاً من أصحابنا، ثقةً، روى عن الإمام الصادق عليه السلام والإمام الكاظم عليه السلام، وكان فطحيّاً... والأولى عندي التوقّف في ماينفرد به[٤].

وردّ الشيخ عبدالله المامقاني (ت ١٣٥١ هـ) على العلاّمة الحلّيّ قائلاً: والعجب كلّ العجب من آية الله سبحانه أنّه عنون في «الخلاصة» إسحاق بن عمّار بن حيّان ـ على ما تسمع من النجاشي ـ و أخذ منه فقرتين من كلامه فقال: «شيخ من أصحابنا ثقة، روى عن أبي عبدالله عليه السلام وأبي الحسن عليه السلام»، ثم قال: «وكان فطحيّاً ثقة»، إذ ليت شعري إذا كان فطحيّاً فكيف يكون من أصحابنا، فضلاً عن أن يكون شيخهم، أليس أصحابنا الإثنا عشريّة؟! ما هذا كلّه إلاّ تخليطاً واضحاً نشأ من الاستعجال في التصنيف[٥].

عِلماً بأنّ الشيخ الطوسيّ (ت ٤٦٠ هـ) جعله في «الفهرست» فطحيّاً ثقةً، حيث

---

١. التهذيب، ج ١، ص ٢٣٧، ح ٦٨٣؛ الاستبصار ١، ص ٣٨، ح ١٠٥

٢. حاشية المختلف مخطوط ورقة ٣٢/أ.

٣. انظر: رجال النجاشي، ج ١، ص ١٩٣؛ رجال الشيخ الطوسي، ص ١٤٩ في أصحاب الإمام الصادق عليه السلام؛ إيضاح الاشتباه، ص ٩٣؛ نضد الإيضاح، ص ٥٤؛ تنقيح المقال ج ١، ص ١١٥

٤. الخلاصة، ص ٢٠٠

٥. تنقيح المقال، ج ١، ص ١١٥

قال: له أَصل، وكان فطحيّاً، إلاّ أنّه ثقة وأَصله معتمد[١].

وذكره أيضاً في رجاله مرّتين، مع ذكر لقبه في الأُولى فقط، فجعله أَوّلاً من أَصحاب الإمام الصادق عليه السلام[٢]، وثانياً من أَصحاب الإمام الكاظم عليه السلام قائلاً: ثقة، له كتاب[٣].

(٣) إسماعيل بن أَبي زياد السَّكُونيّ

ضعّفه لكونه عامّيّاً، وضعّف الرواية بسببه، وذلك في موردٍ واحد من حاشيته على «مختلف الشيعة» للعلاّمة الحلّي، وفي ثلاثة موارد من «جامع المقاصد»:

(١) قال في حاشيته على «مختلف الشيعة»: السَّكونيّ: بفتح السين، وهو إسماعيل بن أَبي زياد السَّكونيّ النوفليّ، عامّيّ[٤].

(٢) قال في «جامع المقاصد»: فإنّه رواية السَّكونيّ[٥]، وهو ضعيف[٦].

(٣) وفيه أيضاً: لخبر السَّكونيّ[٧]، وفي الدلالة و السند ضعف[٨].

(٤) وفيه أيضاً: تعويلاً على رواية السكونيّ، عن أَميرالمؤمنين عليه السلام[٩]، وفيه ضعف[١٠].

وذهب إلى كونه عامّيّاً عدد من علمائنا أَيضاً، منهم:

---

١. الفهرست، ص ٥٤

٢ و ٣. رجال الشيخ الطوسيّ، ص ١٤٩ و ص ٣٤٢

٤. حاشية المختلف مخطوط ورقة ٤١/أ.

٥. التهذيب، ج ٣، ص ٣٣١، ح ١٠٣٥

٦. جامع المقاصد، ج ١، ص ٤٠٦

٧. التهذيب، ج ٣، ص ٢٠٦، ح ٤٩٠

٨. جامع المقاصد، ج ١، ص ٤١٢

٩. التهذيب، ج ١، ص ١٨٥، ح ٥٣٤؛ الاستبصار ١، ص ٨١، ح ٢٥٤

١٠. جامع المقاصد، ج ١، ص ٥٠٤

(١) الشيخ الطوسيّ في كتابه «عدّة الأُصول»، حيث عدّه في مبحث التعادل والتراجيح ممّن انعقد الإجماع على ثقته وقبول روايته وتصديقه، قائلاً: عملت الطائفة بما رواه حفص بن غياث، وغياث بن كلّوب، ونوح بن درّاج، والسَّكونيّ، وغيرهم من العامّة، عن أَئمّتنا عليهم السلام في ما لم ينكروه ولم يكن عندهم خلافه[١].

(٢) ابن إدريس الحلّيّ (ت ٥٩٨ هـ)، قال في فصل ميراث المجوس: هو عامّيّ المذهب[٢].

(٣) الشيخ تقيّ الدين الحسن بن عليّ بن داود الحلّيّ حيث ذكره في القسم الثّاني من رجاله المخصّص لذكر الضعفاء، قائلاً: كان عامّيّاً[٣].

(٤) العلاّمة الحلّيّ، وذكره أَيضاً في القسم الثاني من كتابه «الخلاصة» المخصّص لذكر الضعفاء، قائلاً: كان عامّيّاً[٤].

إلاّ أَنّ النجاشيّ (ت ٤٥٠ هـ) والشيخ الطوسيّ لم يصرّحا في رجاليهما بكونه عامّيّاً، وذكراه دون توثيق أَو تضعيف:

فقال النجاشيّ بعد ذكر اسمه: يُعرف بالسكونيّ الشعريّ، له كتاب[٥].

وذكره الشيخ الطوسيّ في أَصحاب الإمام الصادق عليه السلام[٦].

وذكره في «الفهرست» أَيضاً قائلاً: يعرف بالشعريّ أَيضاً، واسم أَبي زياد مسلم، له كتاب كبير، وله كتاب النوادر[٧].

---

١. عدّة الأُصول، ج ١، ص ٣٨٠

٢. السرائر، ج ٣، ص ٢٩٠

٣. رجال ابن داود، ص ٤٢٦

٤. الخلاصة، ص ١٩٩

٥. رجال النجاشي، ج ١، ص ١٠٩

٦. رجال الشيخ الطوسي، ص ١٤٧

٧. الفهرست، ص ٥٥

وتبعه في ذلك ابن شهر آشوب المازندرانيّ (ت ٥٨٨ هـ) فذكر في كتابه عين العبارة الواردة في «الفهرست»[١].

وهذا هو الّذي جعل الشيخ المامقانيّ يناقش في كونه عامّيّاً؛ بناءً على أصله الرجالي، حيث قال: «أقول: لازم ما أصّلناه في الفائدة التاسعة عشرة في مقدّمة الكتاب من كون مَن لم يتعرّض النجاشيّ والشيخ لمذهبه إماميّاً، هو كون الرجل إماميّاً»، ثم شرع ببيان بعض ما يؤيّد كلامه[٢].

(٣) إسماعيل بن يونس

ضعّفه ـ و بهذا الاسم ـ في رسالته «خلاصة الإيجاز في المتعة»، قائلاً: والراوي عن محمّد بن مسلم: إسماعيل بن يونس، وهو ضعيف عند أصحاب الحديث، قال ابن معين: ليس بحجّة[٣].

ولم أعثر في كتب التراجم التي راجعتها على إسماعيل بن يونس، والظاهر أنّه تصحيف إسرائيل بن يونس، كما نقل عنه عبدالرزّاق في «المصنّف»: «سمعت عمر ينهى عن متعة النساء»[٤].

وحكى ابن حجر العسقلانيّ (ت ٨٥٢ هـ) قول ابن معين في إسرائيل بن يونس، حيث قال: قال الدوريّ عن ابن معين: سُئل يحيى بن معين عن إسرائيل، فقال: قال يحيى بن آدم: كنّا نكتب عنده من حفظه. قال يحيى: و كان إسرائيل لايحفظ، ثمّ حفظ بعد.

ثمّ نقل سؤال أبي داود لأحمد بن حنبل: إسرائيل إذا انفرد بحديث نحتجّ به؟

---

١. معالم العلماء، ص ٩ وانظر: إيضاح الاشتباه، ص ٨٩، نقد الرجال، ص ٤٢، نضد الإيضاح، ص ٥٥

٢. تنقيح المقال، ج ١، ص ١٢٧

٣. خلاصة الإيجاز في المتعة، ص ٣٢ـ٣٣

٤. مصنّف عبدالرزّاق، ج ٧، ص ٥٠٦

قال: كان يحيىٰ ـ يعني القطّان ـ يحمل عليه في حال أَبي يحيى القتّات، قال: روى عنه المناكير[١].

(٥) الحسين بن أَبي العلاء

ذكره في «جامع المقاصد» قائلاً: وفي رواية الحسين بن أبي العلاء عن الصادق عليه السلام ما يدلّ على عدم الجواز[٢] و إن كان في الحسين قول[٣].

وذكره عدد من علمائنا دون التعرّض لمذهبه، ولالتوثيقه أَو تضعيفه، منهم:

(١) أَبو عمرو محمّد بن عمر بن عبدالعزيز الكشّيّ (من أَعلام النصف الأَوّل من القرن الرابع)، حيث قال في رجاله: روى جماعة من أصحابنا منهم: أَبوبكر الحضرميّ، وأَبان بن تغلب، والحسين بن أَبي العلاء، و صباح المزنيّ عن أَبي جعفر عليه السلام وأَبي عبدالله عليه السلام[٤].

وحكى عن حمدويه قوله: الحسين هو أَزديّ، وهو الحسين بن خالد بن طهمان الخفّاف، وكنية خالد أَبي العلاء[٥].

(٢) النجاشيّ حيث قال في رجاله: الحسين بن أَبي العلاء، الخفّاف، أَبو عليّ الأَعور، مولىٰ بني أَسد. ذكر ذلك ابن عقدة وعثمان بن حاتم بن منتاب، وقال أَحمد بن الحسين ـ رحمه الله ـ: هو مولى بني عامر. وأَخواه عليّ وعبدالحميد، روى الجميع عن أَبي عبدالله عليه السلام، وكان الحسين أَوجههم، له كتب[٦].

---

١. تهذيب التهذيب، ج ١، ص ٢٦١

٢. الكافي، ج ٥، ص ١٣٦، ح ٦؛ الفقيه، ج ٣، ص ١٠٩، ح ٤٥٦؛ التهذيب، ج ٦، ص ٣٤٤، ح ٩٦٦؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٤٩، ح ١٦٢

٣. جامع المقاصد، ج ٥، ص ٣٠٢

٤ و ٥. رجال الكشّيّ، ص ٤٤ و ص ٣٦٥

٦. رجال النجاشي، ج ١، ص ١٦٢

(٣) الشيخ الطوسيّ، حيث عدّه في رجاله تارة من أَصحاب الإمام الباقر عليه السلام[١]، و أُخرى من أَصحاب الإمام الصادق عليه السلام[٢].

وذكره في «الفهرست» أيضاً قائلاً: له كتاب يُعدُّ في الأُصول[٣].

(٤) العلّامة الحلّيّ في «إيضاح الاشتباه» قائلاً: الخفّاف، وقيل: الخصّاف[٤].

إلاّ أنّ ابن داود الحلّيّ توقّف فيه، مع العلم بأنّه ذكره في القسم الأَوّل من رجاله المخصّص لذكر الثقات، قائلاً: فيه نظر عندي؛ لتهافت الأَقوال فيه[٥].

وذهب الشيخ المامقانيّ إلى كونه إماميّاً؛ بناءً على أَصله الرجالي، حيث قال: ويستفاد من ذكر الشيخ والنجاشيّ إياه من غير تعرّض لمذهبه، كونه إماميّاً[٦].

(٩) الحسين بن الحسن بن أبان

مدحه، وعدّ حديثه من الحسان في حاشيته على «مختلف الشيعة» للعلاّمة الحلّيّ، حيث قال: وهذا الحديث[٧] من الحسان؛ لأنّ في طريقه الحسين بن الحسن بن أبان، وهو ممدوح[٨].

وقد وثّقه ابن داود الحلّيّ في رجاله في ترجمة محمّد بن أورمة، قائلاً: روى عنه الحسين بن الحسن بن أبان، وهو ثقة[٩].

ووصف حديثه بالصحة عدد من علمائنا، منهم: العلاّمة الحلّيّ في كتبه،

---

١ و ٢. رجال الشيخ الطوسي، ص ١١٥ و ص ١٦٩

٣. الفهرست، ص ١٠٠

٤. إيضاح الاشتباه، ص ١٥٥

٥. رجال ابن داود، ص ١٢٠

٦. تنقيح المقال، ج ١، ص ٣١٧

٧. التهذيب، ج ١، ص ٣٨، ح ١٠٣ و ج ٩، ص ٢٢٩، ح ٦٦١؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٠، ح ٤٦

٨. حاشية المختلف مخطوط ورقة ٢ / ب

٩. رجال ابن داود، ص ٤٩٩

خصوصاً «منتهى المطلب» و «مختلف الشيعة»، والشهيد الأوّل محمّد بن مكي الجزينيّ العامليّ (المستشهد سنة ٧٨٦ هـ) في كتبه خصوصاً «الذكرى»[١].

واعترض الشهيد الثاني زين الدين الجبعيّ (المستشهد سنة ٩٦٥ هـ) على عدّ المحقّق الكركيّ حديثه من الحسان، حيث قال في حاشيته على «الخلاصة» في ترجمة الحسين بن سعيد: الحسين بن الحسن بن أبان كثير الرواية، خصوصاً عن الحسين بن سعيد، وليس بمذكور في كتب الرجال. و رأيت بعض أصحابنا يعدّ روايته في الحسن؛ بسبب أنّه ممدوح، وفيه نظر واضح[٢].

وعلّق الشيخ المامقانيّ على توثيق ابن داود له قائلاً: والمناقشة في توثيق ابن داود ـ بأنّه لم يُعنون الرجل لافي القسم الأوّل ولا في القسم الثاني، ووثّقه في غير محلّه، فلاعبرة به ـ كماترى، ضرورة أنّ قاعدة المصنّفين إذا فاتهم شيء، ثم التفتوا إليه قبل إتمام الكتاب، يذكروه في كتابهم في المحلّ الذي يُصادف بعد ذلك. ويمكن أن يكون ابن داود غفل عن الرجل في باب الحسن والحسين من القسم الأوّل، وباب الحسين من القسم الثاني؛ لعدم تعرّض أهل الرجال له. فلمّا بلغ إلى محمّد بن أورمة، والتفت إلى حال الرجل ووثاقته، وأراد أن لايفوته حاله، ذكره هناك ووثّقه[٣].

(٧) حفص بن البَختريّ

نسب توثيقه إلى الأصحاب في حاشيته على «مختلف الشيعة» للعلاّمة الحلّيّ، قائلاً: والبَختريّ: بالباء المفردة المفتوحة، والخاء المعجمة، ثقة عند الأصحاب[٤].

---

١. انظر تنقيح المقال، ج ١، ص ٣٢٣

٢. حاشية الخلاصة مخطوط ورقة ٢٧/أ.

٣. تنقيح المقال، ج ١، ص ٣٢٤

٤. حاشية المختلف مخطوط ورقة ٦٣/أ.

وصرّح بتوثيقه النجاشيّ في رجاله قائلاً: مولى بغداديّ، أَصله كوفيّ، ثقة، روى عن أبي عبدالله وأَبي الحسن عليهما السلام. وإنّما كان بينه وبين آل أَعين نبوة فغمزوا عليه بلعب الشطرنج، له كتاب[١].

وذكره عدد من علمائنا دون التصريح بتوثيقه أَو تضعيفه، منهم:

(١) الشيخ الطوسيّ، حيث ذكره في «الفهرست» قائلاً: له أَصل[٢].

وعدّه في رجاله تارةً من أَصحاب الإمام الصادق عليه السلام[٣]، وأُخرى من أَصحاب الإمام الكاظم عليه السلام[٤].

(٢) ابن شهر آشوب المازندرانيّ، قائلاً في «معالم العلماء»: له أصل[٥].

(٣) ابن داود الحلّيّ، حيث ذكره في القسم الأَوّل من رجاله المعدّ لذكر الثقات[٦].

(٤) العلاّمة الحلّيّ، حيث ذكره في القسم الأَوّل من كتابه «الخلاصة» المعدّ أَيضاً لذكر الثقات[٧]، وفي كتابه الآخر «إيضاح الاشتباه» قائلاً: البختريّ: بالباء المنقّطة تحتها نقطة، والخاء المعجمة، والتاء المنقّطة فوقها نقطتين[٨].

وحكى الشيخ المامقانيّ تضعيفه عن المحقّق الحلّيّ في «المعتبر»، والفاضل المقداد السيوريّ في «التنقيح الرائع»، معلّلين ذلك بأَنّ بني أَعين غمزوا عليه بلعب الشطرنج.

---

١. رجال النجاشي، ج ١، ص ٣٢٤

٢. الفهرست، ص ١١١

٣ و ٤. رجال الشيخ الطوسي، ص ١٧٧ و ص ٣٤٧

٥. معالم العلماء، ص ٤٣

٦. رجال ابن داود، ص ١٢٨

٧. الخلاصة، ص ٥٨

٨. ايضاح الاشتباه، ص ١٣٩

ثم اعترض على دعوى المحقّق الكركيّ الاتّفاق على وثاقته، قائلاً: فكون الرجل ثقة لاينبغي الريبة فيه، نعم لاينبغي دعوى الاتّفاق عليه، كما هو ظاهر المحكيّ عن الشيخ عليّ ـ رحمه الله ـ، حيث قال في حاشية «المختلف»: «حفص ابن البختريّ ثقة عند الأصحاب»، إلاّ أن يريد أكثرهم مجازاً[١].

(٨) حفص بن غياث

جعله عامّيّاً، وضعّف الرواية بسببه، وذلك في كتابه «جامع المقاصد»، حيث قال: والمستند رواية حفص بن غياث عن أبي عبدالله عليه السلام: في مَن زوحم عن سجود الأُولى[٢]... وفي المستند ضعف، فإنّ حفصاً هذا عامّيّ[٣].

وذهب إلى كونه عامّيّاً عدد من علمائنا، منهم:

(١) الكشّيّ، حيث ذكره في رجاله في عداد العامّة[٤].

(٢) الشيخ الطوسيّ، ذكره في «الفهرست» قائلاً: عامّيّ المذهب، له كتاب[٥].

وفي رجاله ـ أيضاً ـ حيث عدّه في أصحاب الإمام الباقر عليه السلام[٦].

وفي «عدّة الأُصول» في مبحث التعادل و التراجيح، حيث جعله ممّن انعقد الإجماع على ثقته وقبول روايته و تصديقه، قائلاً: عملت الطائفة بما رواه حفص ابن غياث، وغياث بن كلّوب، و نوح بن درّاج، والسَّكونيّ، وغيرهم من العامّة، عن أئمّتنا عليهم السلام في مالم ينكروه ولم يكن عندهم خلافه[٧].

---

١. تنقيح المقال، ج ١، ص ٣٥٢

٢. الكافي، ج ٣، ص ٤٣٠، ح ٩؛ الفقيه، ج ١، ص ٢٧٠، ح ١٢٣٥؛ التهذيب، ج ٣، ص ٢١، ح ٧٨

٣. جامع المقاصد، ج ٢، ص ٤٣٠

٤. رجال الكشّي، ص ٣٩٠

٥. الفهرست، ص ١١٣

٦. رجال الشيخ الطوسي، ص ١١٨

٧. عدّة الأُصول، ج ١، ص ٣٨٠

(٣) ابن شهر آشوب المازندرانيّ، قال في رجاله: عامّيّ المذهب، له كتاب معتمد[١].

(٤) العلاّمة الحلّيّ، ذكره في القسم الأوّل من كتابه «الخلاصة» قائلاً: وكان عامّيّاً، وله كتاب معتمد[٢].

(٥) نقل الشيخ المامقانيّ تضعيفه عن جماعة من علمائنا؛ معلّلين ذلك بكونه عامّيّاً، منهم المحقّق الحلّيّ (ت ٦٧٦ هـ) في «المعتبر»، والفاضل الآبيّ (ت أواخر القرن السابع) في «كشف الرموز»، وفخر المحقّقين (ت ٧٧١ هـ) في «إيضاح الفوائد».

ثم قال: وقد سها قلم كاشف الرموز في تعليله بكونه تبريّاً، فإنّ فيه: أنّ التبريّة ليسوا من العامّة، نعم قسم من التبريّة من العامة[٣].

علماً بأنّ الشيخ النجاشيّ لم يصفه بكونه عامّيّاً، حيث قال في رجاله: حفص ابن غياث بن طلق بن معاوية... أبو عمرو القاضي، كوفيّ، روى عن أبي عبدالله جعفر بن محمّدﷺ، وولي القضاء ببغداد الشرقيّة لهارون، ثم ولاّه قضاء الكوفة، ومات بها سنة أربع و تسعين و مائة، له كتاب[٤].

وذكره الشيخ الطوسيّ في رجاله مرّتين أُخريين أيضاً:

الأُولى: جعله فيها من أصحاب الإمام الصادقﷺ، قائلاً: أبو عمرو النخعيّ القاضي الكوفيّ[٥].

---

١. معالم العلماء، ص ٣٧

٢. الخلاصة، ص ٢١٨

٣. تنقيح المقال، ج ١، ص ٣٥٥

٤. رجال النجاشي، ج ١، ص ٣٢٥

٥. رجال الشيخ الطوسي، ص ١٧٦

والثانية: جعله فيها في باب مَن لم يرو عن الأئمّة عليهم السلام ووصفه بالقاضي أيضاً[١].

وذكره ابن داود في القسم الثاني من رجاله قائلاً: القاضي، له كتاب معتمد عليه[٢].

وذكره ابن حجر العسقلانيّ في «تقريب التهذيب» قائلاً: ثقة فقيه[٣].

(٩) زُرعة بن محمّد الحضرميّ

جعله واقفيّاً، وضعّف الرواية بسببه، وذلك في كتابه «جامع المقاصد»، حيث قال: لروايتي زرعة و سماعة[٤]، وهما ضعيفتان بالقطع، وبأنّ زرعة و سماعة واقفيّان[٥].

وذهب إلى كونه واقفيّاً عدد من علمائنا، منهم:

(١) الكشّيّ، حيث حكى في رجاله عن حمدويه أنّه قال: زرعة بن محمّد الحضرميّ، واقفيّ[٦].

وقال: يروي عن سماعة، والظاهر أنّه ابن محمّد الحضرميّ بقرينة روايته عن سماعة، وعنه الحسين بن محمّد بن عمران[٧].

(٢) النجاشيّ، قال في رجاله: أبو محمّد الحضرميّ، ثقة، روى عن أبي عبدالله عليه السلام و أبي الحسن عليه السلام، وكان صحب سماعة وأكثر عنه، ووقف، وله كتاب[٨].

---

١. رجال الشيخ الطوسي، ص ٤٧١

٢. رجال ابن داود، ص ٤٤٨

٣. تقريب التهذيب، ج ١، ص ١٨٩

٤. التهذيب، ج ١، ص ١٢٨، ح ٣٥٠ و ٣٥١؛ الاستبصار ١، ص ١١٤، ح ٣٨٣

٥. جامع المقاصد، ج ١، ص ٢٦٩

٦. رجال الكشّي، ص ٤٧٦

٧. رجال الكشّي، ص ٢٣٠

٨. رجال النجاشي، ج ١، ص ٣٩٩

(٣) الشيخ الطوسيّ، قال في «الفهرست»: واقفيّ المذهب، له أَصل[١].

وذكره في رجاله في أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام، مصرّحاً بوقفه[٢].

(٤) ابن داود، الحلّيّ، حيث ذكره في القسم الثاني من رجاله، مصرّحاً بواقفه[٣].

(٥) العلاّمة الحلّيّ، ذكره أيضاً في القسم الثاني من كتابه «الخلاصة»، قائلاً: ثقة، وكان واقفيّاً[٤].

علماً بأَنّ الشيخ الطوسيّ قد ذكره مرّتين أُخريين دون التصريح بوقفة:

الأُولى: جعله فيها من أَصحاب الإمام الصادق عليه السلام[٥].

والثانية: جعله فيها في باب من لم يرو عن الأَئمّة عليهم السلام[٦].

(١٠) سماعة بن مهران الحضرميّ

ذكره في ستّة موارد، ثلاثة في «جامع المقاصد»، وثلاثة في حاشيته على «مختلف الشيعة» للعلاّمة الحلّيّ، حيث صرّح فيها بوقفه و ضعفه، وضعّف الرواية بسببه:

(١) قال في «جامع المقاصد»: لروايتي زرعة و سماعة[٧]، و هما ضعيفتان بالقطع، وبأَنّ زرعة و سماعة واقفيّان[٨].

(٢) وقال فيه أيضاً: وروى سماعة في الموثّق[٩]... وسماعة ضعيف[١٠].

---

١. الفهرست، ص ١٤٣

٢. رجال الشيخ الطوسي، ص ٣٥٠

٣. رجال ابن داود، ص ٤٥٣

٤. الخلاصة، ص ٢٢٤

٥ و ٦. رجال الشيخ الطوسي، ص ٢٠١ و ص ٤٧٤

٧. التهذيب، ج ١، ص ١٢٨، ح ٣٥٠ و ٣٥١؛ الاستبصار، ج ١، ص ١١٤، ح ٣٨٣

٨. جامع المقاصد، ج ١، ص ٢٦٩

٩. الكافي، ج ٣، ص ٤٢١، ح ١؛ التهذيب، ج ٣، ص ٢٤٣، ح ٦٥٥

١٠. جامع المقاصد، ج ٢، ص ٣٩٦

(٣) وقال فيه أيضاً: وبما رواه عمّار[١]... وبما رواه سماعة عن أَبي بصير عن أَبي عبدالله عليه السلام[٢]... والجواب عن العمومات أَنّ الخاص مقدّم، وعمّار وسماعة ضعيفان، فلاتُعارض روايتهما الصّحاح[٣].

(٤) قال في حاشيته على «مختلف الشيعة»: وسماعة واقفيّ[٤].

(٥) وقال فيها أَيضاً: والجواب أَنّ الحديث ضعيف بسماعة[٥].

(٦) وقال فيها أَيضاً: نعم، هي ضعيفة بسماعة[٦].

وقد صرّح بوقفه عدد من علمائنا، منهم:

(١) الشيخ الصدوق محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمّيّ (ت ٣٨١ هـ) في كتابه «مَن لايحضره الفقيه» في باب ما يجب على مَن أَفطر أَو جامع في شهر رمضان، قائلاً: ولا أُفتي بالخبر الذي أَوجب القضاء، لأَنّه رواية سماعة بن مهران، وكان واقفيّاً[٧].

(٢) الشيخ الطوسيّ، وقد ذكره في رجاله من أَصحاب الإمام الكاظم عليه السلام قائلاً: مولى حضرموت، ويقال: مولى خولان، كوفيّ، له كتاب، روى عن الصادق عليه السلام، واقفيّ[٨].

(٣) المحقق الحلّيّ، قال في «المعتبر»: وسماعة وإن كان واقفيّاً، لكنه ثقة، فإذا سلم خبره عن المعارض عمل به[٩].

---

١. الكافي، ج٧، ص ٧، ح ٢؛ الفقيه، ج ٤، ص ١٥٠، ح ٩٧؛ التهذيب، ج ٩، ص ١٨٦، ح ٧٤٨؛ الاستبصار، ج ٤، ص ١٢١، ح ٤٥٩

٢. الكافي، ج٧، ص ٨، ح ١٠؛ الفقيه، ج ٤، ص ١٤٩، ح ٥١٨

٣. جامع المقاصد، ج ١١، ص ٩٥

٤ـ٦. حاشية المختلف مخطوط ورقة ١٨/أ و ورقة ١٢٤/ب و ورقة ١٢٦/أ.

٧. الفقيه، ج ٢، ص ٧٥ ذيل الحديث ٣٢٨

٨. رجال الشيخ الطوسيّ، ص ٣٥١

٩. حكاه عنه الشيخ المامقانيّ في تنقيح المقال، ج ٢، ص ٦٧

(٤) العلّامة الحلّيّ، ذكره في القسم الثاني من كتابه «الخلاصة» قائلاً: ثقة ثقة، وكان واقفيّاً[١].

علماً بأنّ الشيخ النجاشيّ وثّقه في رجاله دون التعرّض لوقفه قائلاً: سماعة بن مهران بن عبدالرحمن الحضرميّ، مولى عبد بن وائل بن حجر الحضرميّ، يكنّى أبا ناشزة، وقيل: أبا محمّد. كان يتّجر بالقزّ ويخرج إلى حرّان، ونزل من الكوفة كندة. روى عن أبي عبدالله و أبي الحسن عليهما السلام، ومات بالمدينة. ثقة ثقة، وله بالكوفة مسجد بحضرموت، وهو مسجد زرعة بن محمّد الحضرميّ بعده[٢].

وكذلك فعل الشيخ الطوسيّ في مورد آخر من رجاله، حيث عدّه من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام قائلاً: الكوفي، أبا محمّد، بيّاع القزّ[٣].

وقال الشيخ المامقانيّ معلّقاً على الاختلاف في وقفه و توثيقه: والحقّ الحقيق بالاتّباع وثاقة الرجل و عدم وقفه و كونه اثني عشريّ، كما هو ظاهر النجاشي حيث وثّقه مرّتين ولم يتعرّض لوقفه، مع ما علم من طريقته من عدم الاقتصار على توثيق مَن هو واقفيّ أو فطحيّ أو نحوهما، بل يصرّح بالانحراف و الوثاقة معاً، فلم يترك ذكر وقفه هنا إلاّ لعدم ثبوته عنده[٤].

(١١) عبّاد بن كثير البصريّ

جعله عامّيّاً، وطعن في سند الرواية بسببه، وذلك في «جامع المقاصد» حيث قال: و الجواب عن الأخبار المتقدّمة الطعن في سندها، قال المصنّف في «المختلف».. و عبّاد عامّيّ[٥].

---

١. الخلاصة، ص ٢٢٨

٢. رجال النجاشي، ج ١، ص ٤٣١ـ٤٣٢

٣. رجال الشيخ الطوسي، ص ٢١٤

٤. تنقيح المقال، ج ٢، ص ٦٧

٥. جامع المقاصد، ج ١٣، ص ٢١٢؛ المختلف، ج ٧، ص ٢٩٠

وهو عبّاد بن كثير الكاهليّ الثقفيّ، عدّه الشيخ الطوسيّ في رجاله من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام[١]، وقال عنه ابن داود في رجاله: إنّه شيخ قديم، كان سفيان الثوريّ يكذّبه[٢].

(١٢) عبدالله بن بكير

ضعّفه لكونه فطحيّاً، وذلك في موردين من «جامع المقاصد»:

(١) قال: وتشهد له رواية زرارة عن الصادق عليه السلام، وقد سُئل عن الصلاة في أشياء منها السنجاب...[٣].

ثم قال: وفي إسنادها ابن بكير، وهو فاسد العقيدة[٤].

(٢) قال: ولرواية زرارة عن الباقر عليه السلام: في امرأة فقدت زوجها أونُعي إليها، فتزوّجت، ثمّ قدم زوجها بعد ذلك...[٥].

ثمّ قال: وفي طريقها ابن بكير، وهو فطحيّ[٦].

وقد نسبه إلى الفطحيّة مع توثيقه كلّ من:

(١) الكشّيّ، حيث نقل عن محمّد بن مسعود أنّه قال: عبدالله بن بكير و جماعة من الفطحيّة هم فقهاء أصحابنا منهم ابن بكير وابن فضّال ـ يعني الحسن بن عليّ ـ وعمّار الساباطيّ، وعليّ بن أسباط، وبنو الحسن بن عليّ بن فضّال عليّ و أخواه يونس بن يعقوب و معاوية بن حكيم[٧].

---

١. رجال الشيخ الطوسيّ، ص ٢٤٠

٢. رجال ابن داود، ص ٤٦٥؛ وانظر تنقيح المقال، ج ٢، ص ١٢٢

٣. الكافي، ج ٣، ص ٣٩٧، ح ١؛ التهذيب، ج ٢، ص ٢٠٩، ح ٨١٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٨٣، ح ١٤٥٤

٤. جامع المقاصد، ج ٢، ص ٧٩

٥. التهذيب، ج ٧، ص ٣٠٨، ح ١٢٧٩؛ الاستبصار، ج ٣، ص ١٨٨، ح ٦٨٢

٦. جامع المقاصد، ج ١٢، ص ٣١١

٧. رجال الكشي، ص ٣٤٥

و في موضع آخر من كتابه قال: أَجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ من هؤلاء وتصديقهم لما يقولون، وأَقرّوا لهم بالفقه، وعدَّ منهم عبدالله بن بكير[١].

(٢) الشيخ الطوسيّ، قال في «الفهرست»: عبدالله بن بكير، فطحيّ المذهب، إلاّ أَنّه ثقة، له كتاب[٢].

وذكره دون نسبته إلى الفطحيّة كلّ من:

(١) النجاشيّ، حيث قال في رجاله: عبدالله بن بكير بن أَعين بن سنسن، أَبو عليّ الشيبانيّ، مولاهم، روى عن أَبي عبدالله عليه السلام. وإِخوته: عبدالحميد، والجهم، وعمر، و عبدالأَعلى. روى عبدالحميد عن أَبي الحسن موسىٰ عليه السلام. وولد عبدالحميد: محمّد، والحسين، و عليّ رووا الحديث[٣].

(٢) الشيخ الطوسيّ، ذكره في رجاله في أَصحاب الإِمام الصادق عليه السلام[٤].

(١٣) عليّ بن أَبي حمزة

ضعّفه في موردين من «جامع المقاصد»، وفي مورد واحدٍ من حاشيته على «مختلف الشيعة».

(١) قال في «جامع المقاصد»: القول للشيخ ـ رحمه الله[٥] ـ، تعويلاً على رواية عليّ بن أَبي حمزة عن أَبي الحسن عليه السلام[٦].

ثم قال: وابن أَبي حمزة ضعيف[٧].

---

١. رجال الكشي، ص ٣٧٥

٢. الفهرست، ص ١٨٨

٣. رجال النجاشي، ج ٢، ص ٢٣

٤. رجال الشيخ الطوسي، ص ٢٢٤

٥. النهاية، ص ٦١٦

٦. الكافي، ج ٧، ص ١٨، ح ٩؛ الفقيه، ج ٤، ص ١٥٩، ح ٥٥٣؛ التهذيب، ج ٩، ص ٢٢٠، ح ٨٦٣

٧. جامع المقاصد، ج ١٠، ص ٢١٠

(٢) وقال فيه: مارواه الشيخ عن عليّ بن أبي حمزة قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: رجل تزوّج امرأة على خادم...[١].

ثم قال: والجواب أنّ عليّ بن أبي حمزة ضعيف لايستند إلى ماينفرد به[٢].

(٣) قال في حاشيته على «مختلف الشيعة»: رواية عليّ بن أبي حمزة ضعيفة[٣].

وقد صرّح بوقفه وضعفه عدد من علمائنا، منهم:

(١) الكشّيّ، حيث روى في رجاله عدّة روايات دالّة على ذلك:

ففي سنده عن أبي داود المسترق عن عليّ بن أبي حمزة، قال: قال أبو الحسن موسى عليه السلام: «يا عليّ أنت وأصحابك شبه الحمير»[٤].

وبسنده عن ابن مسعود أنّه قال: قال أبو الحسن عليّ بن الحسن بن فضّال: عليّ بن أبي حمزة كذّاب متّهم.

قال: وروى أصحابنا أنّ أبا الحسن الرضا عليه السلام قال بعد موت ابن أبي حمزة: «إنّه أُقعد في قبره فسُئل عن الأئمّة، فأخبر بأسمائهم حتىٰ انتهىٰ إليّ فسُئل فوقف، فضُرب على رأسه ضربة امتلأ قبره ناراً[٥].

وقال: سمعت عليّ بن الحسن يقول: ابن أبي حمزة كذّاب ملعون، قد رويتُ عنه أحاديث كثيرة، وكتبتُ تفسير القرآن كلّه من أوّله إلى آخره، إلاّ أنّي لا أستحلّ أن أروي عنه حديثاً واحداً[٦].

وبسنده عن أبي داود المسترق، عن عقبة بيّاع القصب، عن عليّ بن أبي حمزة، قال: قال أبو الحسن ـ يعني الأوّل ـ عليه السلام: «يا عليّ أنت وأصحابك أشباه الحمير»[٧].

---

١. الكافي، ج ٥، ص ٣٨١، ح ٧؛ التهذيب، ج ٧، ص ٣٦٦، ح ١٤٨٥

٢. جامع المقاصد، ج ١٣، ص ٣٤٣

٣. حاشية المختلف مخطوط ورقة ٢٣ / ب؛ التهذيب، ج ١، ص ٢٤٣، ح ٧٠٠، الاستبصار، ج ١، ص ٣٤، ح ٩٠

٤ و ٥. رجال الكشّي، ص ٤٠٣ و (ص ٤٠٣ـ٤٠٤)

٦ و ٧. رجال الكشّي، ص ٤٠٤

وبسنده عن يونس بن عبدالرحمن أنّه قال: مات أبو الحسن عليه السلام وليس من قوّامه أحد إلاّ وعنده المال الكثير، وكان ذلك سبب وقفهم وجحودهم موته، وكان عند عليّ بن أبي حمزة ثلاثون ألف دينار[١].

(٢) النجاشيّ، قال في رجاله: واسم أبي حمزة سالم البطائنيّ، أبو الحسن، مولى الأنصار، كوفيّ، وكان قائد أبي بصير يحيى بن القاسم. روى عن أبي الحسن موسى و روى عن أبي عبدالله، ثم وقف، وهو أحد عُمَد الواقفة، وصنّف كتباً منها كتاب «الصلاة»، «الزكاة»، «التفسير» وأكثره عن أبي بصير، وكتاب جامع في أبواب الفقه[٢].

(٣) الشيخ الطوسيّ، قال في «عدّة الأُصول»: عملت الطائفة بأخبار الواقفة مثل عليّ بن أبي حمزة، إذا لم يكن هناك خبر آخر يُخالفه من طريق الموثّقين[٣].

وعدّه في رجاله من أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام قائلاً: واقفيّ المذهب، له كتاب[٤].

وذكره أيضاً في أصحاب الإمام الصادق عليه السلام، دون التصريح بوقفه[٥].

(٤) ابن داود الحلّيّ، ذكره في القسم الثاني من رجاله مصرّحاً بوقفه[٦].

(٥) العلاّمة الحلّيّ، أورده في القسم الثاني من كتابه «الخلاصة» حيث ذكر كلام النجاشيّ مضيفاً له: وقال الشيخ الطوسيّ ـ رحمه الله ـ في عدّة مواضع: إنّه واقفيّ. وقال أبو الحسن عليّ بن الحسن بن فضّال: كذّاب، واقفيّ، ملعون. وقال ابن

---

١. رجال الكشّي، ص ٤٠٤ـ٤٠٥

٢. رجال النجاشي، ج ٢، ص ٦٩

٣. عدّة الأصول، ج ١، ص ٣٨٠

٤ و ٥. رجال الشيخ الطوسي، ص ٣٥٣ و ص ٢٤٢

٦. رجال ابن ابن داود، ص ٤٧٨

الغضائريّ: لعنه الله، أَصل الوقف، وأَشد الخلق عداوة للوالي من بعد أَبي إبراهيمعليه السلام[١].

(٦) حكى الشيخ المامقانيّ وقفه وضعفه وعدم العمل بروايته عن جماعة من علمائنا، منهم: المحقّق الحلّيّ في «المعتبر»، ثم قال:

وبالجملة فمقتضى الجمع بين التضعيفات الواردة في الأَخبار وكلمات علمائنا الأَخيار، وبين شهادة مثل خرّيت الصناعة الشيخ الطوسيّ قدّس سرّه ـ أَي في عدّة الأُصول ـ هو البناء على ضعفه، وقبول أَخباره وعدّها من القويّ، وتقديم الصحيح عليها عند التعارض[٢].

(١٤) عليّ بن أَسباط

ذكره في «جامع المقاصد» قائلاً: وما رواه الشيخ عن أَبي بصير، عن أَبي عبدالله عليه السلام، قال: سأَلته عن امرأَة كانت طامثاً فرأَت الطهر...[٣].

ثم قال: وجوابه الحمل على الكراهيّة ؛ جمعاً بين الأَخبار، على أَنّ في طريق الرواية عليّ بن أسباط، وفيه قول[٤].

وقد نسبه إِلى الفطحيّة كلّ من الكشّيّ والنجاشيّ.

قال الكشّيّ في رجاله: قال محمد بن مسعود: عبدالله بن بكير وجماعة من الفطحيّة هم فقهاء أصحابنا، منهم ابن بكير، وابن فضّال ـ يعني الحسن بن عليّ ـ وعمّار الساباطي، وعليّ بن أَسباط، وبنو الحسن بن عليّ بن فضّال عليّ و أخواه، ويونس بن يعقوب، ومعاوية بن حكيم.

---

١. الخلاصة، ص ٢٣١

٢. تنقيح المقال، ج ٢، ص ٢٦٢

٣. التهذيب، ج ١، ص ١٦٦، ح ٤٧٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٣٦، ح ٤٦٥

٤. جامع المقاصد، ج ١، ص ٣٣٤

وقال في مورد آخر من كتابه: كان عليّ بن أسباط فطحيّاً[١].

ولعليّ بن مهزيار إليه رسالة في النقض عليه، مقدار جزءٍ صغير، قالوا: فلم يُنجع ذلك فيه، ومات على مذهبه[٢].

وقال النجاشيّ في رجاله: عليّ بن أسباط بن سالم، بيّاع الزطّيّ، أبو الحسن المقرئ، كوفيّ ثقة، وكان فطحيّاً، جرىٰ بينه وبين عليّ بن مهزيار رسائل في ذلك، رجعوا فيها إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام، فرجع عليّ بن أسباط عن ذلك القول و تركه، وقد روىٰ عن الرضا عليه السلام من قبل ذلك، وكان أوثق الناس وأصدقهم لهجة[٣].

وذكره دون نسبته إلى الفطحيّة الشيخ الطوسيّ والعلاّمة الحلّي: فقد عدّه الشيخ الطوسيّ في رجاله تارة من أصحاب الإمام الرضا عليه السلام[٤]، وأُخرىٰ من أصحاب الإمام الجواد عليه السلام[٥].

وذكره في «الفهرست» أيضاً قائلاً: له أصل[٦].

وأورده العلاّمة في القسم الأوّل من كتابه «الخلاصة» المعدّ لذكر الثقات[٧].

(١٥) عليّ بن حديد

ضعّفه في حاشيته على «مختلف الشيعة» للعلاّمة الحلّيّ، حيث قال: فإنّ في طريقه عليّ بن حديد، وهو ضعيف[٨].

ووصفه الكشّيّ في رجاله بكونه فطحيّاً، حيث قال: قال نصربن الصباح: عليّ

---

١ و ٢. رجال الكشّيّ، ص ٣٤٥ و ص ٥٦٢

٣. رجال النجاشي، ج ٢، ص ٧٣

٤ و ٥. رجال الشيخ الطوسي، ص ٣٨٢ و ص ٤٠٣

٦. الفهرست، ص ٢١١

٧. الخلاصة، ص ٩٩

٨. حاشية المختلف مخطوط ورقة ٣/أ.

ابن حديد بن حكيم، فطحيّ، من أهل الكوفة، وكان أدرك الرضاعليه السلام[١].

وحكاه عنه ابن داود الحلّيّ، عند ذكر جماعة من الفطحيّة في آخر القسم الثاني من رجاله[٢]، والعلاّمة الحلّيّ في «الخلاصة» مضيفاً: لايعوّل على ماينفرد بنقله[٣].

علماً بأنّ النجاشيّ ذكره في رجاله دون وصفه بالفطحيّ، ودون توثيقه أو تضعيفه، قائلاً: عليّ بن حديد بن حكيم المدائنيّ الأزديّ الساباطيّ، روى عن أبي الحسن موسىعليه السلام، له كتاب[٤].

وكذلك الشيخ الطوسيّ، حيث ذكره في رجاله مرّتين:

الأُولى: جعله فيها من أصحاب الإمام الرضاعليه السلام قائلاً: مولى الأزد، وكان منزله ومنشؤه بالمدائن[٥].

الثانية: جعله فيها من أصحاب الإمام الجوادعليه السلام، حيث اقتصر على ذكر اسمه فقط[٦].

وذكره أيضاً في «الفهرست» قائلاً: له كتاب[٧].

(١٦) عمّار بن موسى الساباطيّ

ذكره في ستّة موارد، خمسة منها في «جامع المقاصد»، وواحد في حاشيته على «مختلف الشيعة» للعلاّمة الحلّيّ، حيث جعله فطحيّاً ضعيفاً، وضعّف الرواية بسببه:

---

١. رجال الكشّي، ص ٥٧٠

٢. رجال ابن داود، ص ٥٣٣

٣. الخلاصة، ص ٢٣٤

٤. رجال النجاشي، ج ١، ص ١٠٨ـ١٠٩

٥ و ٦. رجال الشيخ الطوسي، ص ٣٨٢ و ص ٤٠٣

٧. الفهرست، ص ٢١٤

(١) قال في «جامع المقاصد»: تعويلاً على رواية عمّار عن الصادقﷺ[١]، و عمّار ضعيف[٢].

(٢) وقال فيه أيضاً: ولأنّ رواية عمّار[٣] ضعيفة به[٤].

(٣) وقال فيه أيضاً: ويرد على الرواية[٥] ضعفها بعمّار، فإنّه فطحيّ[٦].

(٤) وقال فيه أيضاً: مع ضعفها بعمّار[٧].

(٥) وقال فيه أيضاً: وعمّار و سماعة ضعيفان[٨].

(٦) قال في حاشيته على «مختلف الشيعة»: الطعن في سند الرواية[٩] أوّلاً بعمّار فإنّه فطحيّ[١٠].

وقد نسبه إلى الفطحيّة كلّ من:

الكشّيّ في رجاله قائلاً: كان فطحيّاً[١١].

والشيخ الطوسيّ في «الفهرست» قائلاً: كان فطحيّاً، له كتاب كبير جيّد معتمد[١٢].

وفي «التهذيب» في باب بيع الواحد بالاثنين، قائلاً: وقد ضعّف عمّاراً الساباطي

---

١. التهذيب، ج ١، ص ٤٠٧، ح ١٢٧٩ و ج ٢، ص ٢٢٤، ح ٨٨٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٦٩، ح ٥٨٧

٢. جامع المقاصد، ج ١، ص ٥٠٤

٣. الفقيه، ج ١، ص ١٦٥، ح ٧٧٦؛ التهذيب، ج ٢، ص ٣٧٢، ح ١٥٤٨

٤. جامع المقاصد، ج ٢، ص ١١٤

٥. التهذيب، ج ٢، ص ٢٣١، ح ٩١١؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٩٩، ح ١٥٢٦

٦. جامع المقاصد، ج ٢، ص ١٢٠

٧. جامع المقاصد، ج ٢، ص ١٣٩؛ الكافي، ج ٣، ص ٣٩٠، ح ١٥؛ الفقيه، ج ١، ص ١٦٥، ح ٧٧٦، التهذيب، ج ٢، ص ٢٢٥، ح ٨٨٨

٨. جامع المقاصد، ج ١١، ص ٩٥

٩. التهذيب، ج ١، ص ٢٤٢، ح ٦٩٩

١٠. حاشية المختلف مخطوط ورقة ١٤/ب.

١١. رجال الكشي، ص ٢٥٣

١٢. الفهرست، ص ٢٣٥

جماعة من أهل النقل، وذكروا أنّ ما ينفرد بنقله لا يعمل به؛ لأنّه كان فطحيّاً. غير أنّنا لانطعن عليه بهذه الطريقة؛ لأنّه وإن كان كذلك فهو ثقة في النقل لايطعن عليه فيه[١].

وقد ذكره جماعة من علمائنا دون نسبته الى الفطحيّة، مع توثيق بعضهم له، منهم:

(١) الكشّيّ في رجاله أيضاً، حيث قال: وروي عن أبي الحسن موسى عليه السلام أنّه قال:

«استوهبت عمّاراً من ربّي تعالى فوهبه لي»[٢].

(٢) النجاشيّ في رجاله قائلاً: عمّار بن موسى الساباطيّ، أبوالفضل، مولى، وأخواه قيس و صباح، رووا عن أبي عبدالله وأبي الحسن عليهما السلام، وكانوا ثقاتاً في الرواية، له كتاب[٣].

(٣) الشيخ الطوسيّ، حيث ذكره في رجاله مرّتين:

الأُولى: جعله فيها من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام[٤].

الثانية: جعله فيها من أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام، قائلاً: كوفي، سكن المدائن، روى عن أبي عبدالله عليه السلام[٥].

(٤) المحقّق الحلّيّ، قال في «المعتبر» في مسألة التراوح في نزح البئر: إنّ الإماميّة عملوا برواية عمّار الثقة[٦].

---

١. التهذيب، ج ٧، ص ١٠١ ذيل الحديث ٤٣٥

٢. رجال الكشي، ص ٢٥٣، وانظر، ص ٤٠٦ و ٥٠٤

٣. رجال النجاشي، ج ٢، ص ١٣٧ ـ ١٣٨

٤ و ٥. رجال الشيخ الطوسي، ص ٢٥٠ و ص ٣٥٤

٦. المعتبر، ج ١، ص ٦٠

(١٧) كردويه الهمدانيّ

جعله مجهول الحال في حاشيته على «مختلف الشيعة» للعلاّمة الحلّيّ قائلاً: إنّ كردويه الهمدانيّ مجهول الحال، كما ذكره المصنّف[١].

وقد ذكره العلاّمة الحلّيّ في «مختلف الشيعة» في مسألة النجاسة التي لم يرد بها نصّ، قائلاً: كردويه لاأعرف حاله، فإن كان ثقة فالحديث صحيح[٢].

علماً بأنّ الرجاليّين القدامى لم يفردوا له ترجمة خاصّة، بل ذكروه استطراداً:

فقد ذكره العلاّمة الحلّيّ في الفائدة الثامنة من «الخلاصة» قائلاً: إنّ طريق أبي جعفر محمّد بن بابويه إلى كردويه صحيح. وقال: لنا طريق إليه حسن بإبراهيم بن هاشم[٣].

وذكره الشيخ المامقانيّ قائلاً: وقع في طريق الصدوق في «الفقيه» في باب تطهير المياه، روى عن الحسين بن سعيد، عن محمّد بن زكريا، عن كردويه عن أبي الحسن عليه السلام.

وروى الشيخ أيضاً في الباب المذكور من «التهذيب» عنه، عن كردويه الهمدانيّ، عن العبد الصالح.

وفي باب كيفيّة الصلاة منه عن محمّد بن زياد ـ يعنى ابن أبي عمير ـ عن كردويه الهمداني، عن أبي الحسن عليه السلام... وقال بعض الإخوان: الرجل غير مذكور في كتب الرجال أصلاً[٤].

---

١. حاشية المختلف مخطوط ورقة ١٥/ب؛ الفقيه، ج ١، ص ١٦، ح ٣٥؛ التهذيب، ج ١، ص ٤١٣، ح ١٣٠٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٣، ح ١٢٠

٢. المختلف، ج ١، ص ٥١

٣. الخلاصة، ص ٢٧٧

٤. تنقيح المقال، ج ٣، ص ٣٨

(١٨) محمّد بن إسماعيل بن بزيع

وثّقه في حاشيته على «مختلف الشيعة»، حيث قال معلّقاً على قول العلاّمة الحلّيّ: «لنا ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع»[١]: هذه الرواية من أَجود ما روى في الباب، فإنّها مع صحة إسنادها مشتملة على الدلالة نصّاً مع التعليل بالمادّة... وهو ثقة لايقول إلاّ عن علم[٢].

وقد وثّقه عدد من علمائنا، منهم:

(١) الكشّيّ، حيث أَورد في رجاله عدّة روايات في مدحه، منها:

أ: روى بسنده عن عليّ بن مهزيار، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع قال: سأَلت أَبا جعفر عليه السلام أَن يأمر لي بقميص من قمصه أُعدّه لكفني، فبعث به إليّ. قال: فقلت له: كيف أَصنع به جعلت فداك؟ قال: «انزع أَزراره»[٣].

ب: قال: قال حمدويه عن أَشياخه: إنّ محمّد بن إسماعيل بن بزيع وأَحمد بن حمزة بن بزيع كانا في عداد الوزراء، وكان عليّ بن النعمان أَوصى بكتبه لمحمّد ابن إسماعيل.

ج: قال: وجدت في كتاب محمّد بن الحسن بن بندار القميّ بخطّه: حدّثني محمّد بن يحيى العطّار، عن محمّد بن أَحمد بن يحيى قال: كنتُ بـ«فَيْد» فقال لي محمّد بن عليّ بن بلال: مرّ بنا إلى قبر محمّد بن إسماعيل بن بزيع لنزوره، فلمّا أَتيناه جلس عند رأسه مستقبل القبلة و القبر أَمامه، ثم قال: أَخبرني صاحب هذا القبر ـ يعني محمّد بن إسماعيل بن بزيع ـ أَنّه سمع أَبا جعفر عليه السلام يقول: «مَن زار قبر أَخيه المؤمن، فجلس عند قبره واستقبل القبلة ووضع يده على القبر و قرأ ﴿إِنَّا

---

١. التهذيب، ج ١، ص ٢٣٤، ح ٦٧٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٣، ح ٨٧

٢. حاشية المختلف مخطوط ورقة ٩/أ

٣. رجال الكشّي، ص ٢٤٥، ح ٥٦٤

أنزلناه في ليلة القدر»[١] سبع مرّات، أمن من الفزع الأكبر».

ثم قال: ومحمّد بن إسماعيل أدرك موسى بن جعفر عليه السلام[٢].

(٢) النجاشيّ، قال في رجاله: محمّد بن إسماعيل بن بزيع، أبو جعفر، مولى المنصور أبي جعفر. وولد بزيع بيت منهم حمزة بن بزيع. كان من صالحي هذه الطائفة وثقاتهم، كثير العمل، له كتب منها: كتاب «ثواب الحجّ»، وكتاب «الحجّ».

وقال أبو العبّاس بن سعيد في تأريخه: إنّ محمّد بن إسماعيل بن بزيع سمعَ منصور بن يونس، وحمّاد بن عيسى، و يونس بن عبدالرحمن، وهذه الطبقة كلّها. وقال: سألتُ عنه عليّ بن الحسن، فقال: ثقة ثقة عين.

وروى بسنده عن الحسين بن خالد الصيرفيّ أنّه قال: كنّا عند الرضا عليه السلام ونحن جماعة، فذكر محمّد بن إسماعيل بن بزيع، فقال عليه السلام: «وددت أنّ فيكم مثله»[٣].

(٣) الشيخ الطوسيّ، ذكره في رجاله ثلاث مرّات:

الأُولى: جعله فيها من أصحاب الإمام الرضا عليه السلام، قائلاً: ثقة صحيح[٤].

الثانية: جعله فيها من أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام[٥].

الثالثة: جعله فيها من أصحاب الإمام الجواد عليه السلام[٦].

وذكره في «الفهرست» أيضاً قائلاً: له كتب، منها كتاب «الحجّ»[٧].

(٤) العلاّمة الحلّيّ، ذكره في القسم الأوّل من كتابه «الخلاصة»[٨].

---

١. القدر (٩٧)، الآية ١

٢. رجال الكشّي، ص ٥٦٤

٣. رجال النجاشي، ج ٢، ص ٢١٤ـ٢١٦

٤ـ٦. رجال الشيخ الطوسي، ص ٣٨٦ و ص ٣٦٠ و ص ٤٠٥

٧. الفهرست، ص ٢٧٧

٨. الخلاصة، ص ١٣٩

(١٩) محمّد بن سنان

ضعّفه في «جامع المقاصد» قائلاً: وروايةالمفضّل بن عمر ضعيفة، فإنّ في طريقها محمّد بن سنان، قال الشيخ: إنّه مطعون عليه ضعيف جدّاً، ومايختص بروايته ولايشركه فيه غيره لايعمل عليه[١].

وتضعيف الشيخ و طعنه عليه ورد في كتابيه «التهذيب» و «الاستبصار»، حيث قال: فأمّا ما في هذا الخبر أنّه لم يروه غير محمّد بن سنان عن المفضّل بن عمر، ومحمّد بن سنان مطعون عليه ضعيف جدّاً، وما يستبدّ بروايته و لايشركه فيه غيره لايعمل عليه[٢].

وضعّفه أيضاً كلّ من:

(١) الكشّيّ، قال في رجاله: حدّثني أبو القاسم نصربن الصباح وكان غالياً، قال: حدّثني أبو يعقوب بن محمّد البصريّ وهو غالٍ ركن من أركانهم أيضاً، قال: حدّثني محمّد بن الحسن بن شمون وهو أيضاً منهم، قال: حدّثني محمّد بن سنان و هو كذلك، عن بشير النبّال...[٣].

وقال: قال حمدويه: كتبتُ أحاديث محمّد بن سنان عن أيّوب بن نوح، وقال: لاأستحلّ أن أروي أحاديث محمّد بن سنان[٤].

(٢) النجاشيّ، قال في رجاله: محمّد بن سنان، أبو جعفر الزاهريّ، من ولد زاهر مولى عمرو بن الحمق الخزاعيّ. كان أبو عبدالله بن عيّاش يقول: حدّثنا أبو عيسى محمّد بن أحمد بن محمّد بن سنان قال: هو محمّد بن الحسن بن سنان

---

١. جامع المقاصد، ج ١٣، ص ٣٣٩، ٣٤٠

٢. التهذيب، ج ٧، ص ٣٦١ ذيل الحديث ١٤٦٤؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٢٢٤، ذيل الحديث ٨١٠

٣ و ٤. رجال الكشّي، ص ٣٢٢ و ص ٣٨٩

مولى زاهر، توفّي أبوه الحسن وهو طفل و كفله جدّه سنان فنُسب إليه .

وقال أبو العبّاس أحمد بن سعيد: إنّه روى عن الرضاﷺ، قال: وله مسائل معروفة.

وهو رجل ضعيف جدّاً لايهوّل عليه، ولايلتفت إلى ما تفرّد به... له كتب: «الطرائف»، «الأظلّة»، «المكاسب»، «الحجّ»، «الصيد والذبائح»، «الشراء والبيع»، «الوصيّة»، «النوادر»[1].

(٣) الشيخ الطوسيّ في «الفهرست» أيضاً قائلاً: وقد طعن عليه و ضُعِّفَ، وكتبه مثل كتب الحسين بن سعيد على عددها، وله كتاب «النوادر»[2].

وذكره أيضاً في رجاله في أصحاب الإمام الرضاﷺ قائلاً: ضعيف[3].

(٤) ابن داود الحلّيّ، ذكره في القسم الثاني من رجاله مصرّحاً بضعفه[4].

(٥) العلّامة الحلّيّ، ذكره في القسم الثاني من كتابه «الخلاصة» قائلاً ـ بعد حكايته أقوال العلماء فيه ـ: والوجه عندي التوقّف في ما يرويه، فإنّ الفضل بن شاذان رحمه الله قال في بعض كتبه: إنّ من الكذّابين المشهورين ابن سنان، وليس بعبدالله، ورفع أيوب بن نوح إلى حمدويه دفتراً فيه أحاديث محمّد بن سنان، فقال: إن شئتم أن تكتبوا ذلك فافعلوا، فإنّي كتبتُ عن محمّد بن سنان ولكنّي لا أروي لكم عنه شيئاً؛ فإنّه قال قبل موته: كلّ ما حدّثتكم به لم يكن لي سماعاً ولارواية وإنّما وجدته[5].

---

١. رجال النجاشي، ج ٢، ص ٢٠٨

٢. الفهرست، ص ٢٩٥

٣. رجال الشيخ الطوسي، ص ٣٨٦

٤. رجال ابن داود، ص ٥٠٤

٥. الخلاصة، ص ٢٥١

علماً بأَنّ الشيخ الطوسيّ ذكره في رجاله مرّتين أُخريين دون تضعيف أَو توثيق:

الأُولى: جعله فيها من أَصحاب الإمام الكاظم عليه السلام[١].

الثانية: جعله فيها من أَصحاب الإمام الجواد عليه السلام[٢].

وصرّح الشيخ المفيد في «الإرشاد» بوثاقته في باب النصّ على الإمام الرضا عليه السلام، وعدّه من جملة خواصّ الإمام الكاظم عليه السلام وثقاته وأَهل الورع والعلم والفقه من شيعته[٣].

وعلّق الشيخ المامقانيّ على الاختلاف الوارد في حاله من تضعيف وتوثيق قائلاً: وقد تلخّص ممّا ذكرنا كلّه أَنّ الأَقوى كون الرجل ثقة، صحيح الاعتقاد، معتمداً، مقبول الرواية، وأَنّ رمي مَن رماه بالغلو إِمّا لاشتباهه من ميله أَوّلاً إلى الغلو وثباته بمكالمة صفوان معه، أَو لما سمعته آنفاً من بعض الأَتقياء من أَنّه كان من أَصحاب أَسرار الأَئمّة عليهم السلام، وروى من أَسرارهم ما تمسّك به الغلاة، فجرحه الأَصحاب دفعاً للأَفسد، وهو تَقَوّي الغلاة بالفاسد، وهو جرح محمّد بن سنان، ولو كان ضعيفاً لما روىٰ عنه جمّ غفير من أَجلّة أَصحابنا من العدول والثقات من أَهل العلم[٤].

(٢٠) محمّد بن عيسى

ذكره مع الطعن في روايته في موردين:

الأَوّل: قال في «جامع المقاصد»: وفي طريق هذه الرواية[٥] محمّد بن عيسى عن

---

١ و ٢. رجال الشيخ الطوسي، ص ٣٦١ و ص ٤٠٥

٣. الإرشاد، ج ٢، ص ٢٤٨

٤. تنقيح المقال، ج ٣، ص ١٢٧

٥. الكافي، ج ٣، ص ٣١٨، ح ٣؛ التهذيب، ج ٢، ص ٢٩١، ح ١١٦٩

يونس، وقد نقل ابن بابويه عن الوليد أنّه لايعتمد على حديث محمّد بن عيسى، عن يونس[١].

الثاني: قال في حاشيته على «مختلف الشيعة» للعلّامة الحلّيّ: اختلف كلام الأصحاب في محمّد بن عيسى: فالشيخ في «الفهرست» ضعّفه حاكياً عن ابن بابويه أنّه قال: لا أروي ما يختصّ بروايته، وقد كان يذهب مذهب الغلاة، وحكى عن ابن بابويه أيضاً ما حكاه عن ابن الوليد[٢].

والنجاشيّ وثّقه وأجلّه، قال: رأيتُ أصحابنا ينكرون هذا ويقولون: مَن مثل أبي جعفر محمّد بن عيسى؟[٣].

وقال الحسن بن داود في كتاب الرجال: لايستلزم عدمُ الاعتماد على ما ينفرد به محمّد بن عيسى عن يونس الطعنَ في محمّد بن عيسى؛ لجواز أن تكون العلّة في ذلك أمر آخر، كصغر السنّ المقتضي للواسطة بينهما، فلا تنافي بين قول ابن بابويه وقول مَن عداه[٤].

قلت: لو اقتصر ابن بابويه على الطعن بما نقله عن ابن الوليد أمكن عدم المنافاة، أمّا مع تصريحه بأنّه كان يذهب مذهب الغلاة فالتنافي ظاهر، وقوّى المصنّف في «الخلاصة» الاعتماد عليه[٥].

وكيف كان فالطعن في هذه الرواية بسبب ثابت؛ لعدم المنافاة بين كونه ثقة وعدم قبول روايته عن يونس بن عبدالرحمن، فحاله أجلّ وأشهر من أن يشار إليه[٦].

---

١. جامع المقاصد، ج ٢، ص ٣١٢

٢. الفهرست، ص ٣١١

٣. رجال النجاشي، ج ٢، ص ٢١٨

٤. رجال ابن داود، ص ٥٠٩

٥. الخلاصة، ص ١٤١

٦. حاشية المختلف مخطوط ورقة ٤٤/ب

وضعّفه الشيخ الطوسيّ في رجاله حيث عدّه من أَصحاب الإمام الهادي عليه السلام[١]، وذكره دون تضعيف تارة في أَصحاب الإمام الرضا عليه السلام[٢]، وأُخرى في أَصحاب الإمام العسكريّ عليه السلام[٣].

وحكى الشيخ المامقاني تضعيفه عن المحقّق الحلّي في «المعتبر»، والفاضل الآبيّ في «كشف الرموز»، والعلاّمة الحلّي في «المختلف» والمقداد السيوريّ في «التنقيح الرائع»[٤].

(٢١) مروك بن عبيد

قبلَ روايته، وردّ على طعن العلاّمة فيه بكونه مجهولاً، وذلك في حاشيته على «مختلف الشيعة» للعلاّمة الحلّيّ، حيث قال: قد طعن المصنّف في «المنتهى» في هذه الرواية بأَنّ في طريقها مروك بن عبيد، وحاله غير معلوم[٥]. وهذا لايكون قادحاً؛ لأَنّ الأَصحاب قد تلقّوها بالقبول وعمل بها الأكثر[٦].

وقد وثّقه ومدحه عدد من علمائنا، منهم:

(١) الكشّيّ، قال في رجاله: قال محمّد بن مسعود: سأَلت عليّ بن الحسن عن مروك بن عبيد بن سالم بن أَبي حفصة، فقال: ثقة شيخ صدوق[٧].

(٢) النجاشيّ، قال في رجاله: مولى بني عجل، وقال بعض أَصحابنا: مولى عمّار بن المبارك العجليّ. واسم مروك صالح، واسم أَبي حفصة زياد، قال أَصحابنا القمّيّون: نوادره أَصل[٨].

١ـ٣. رجال الشيخ الطوسي، ص ٤٢٢ و ص ٣٩٣ و ص ٤٣٥

٤. تنقيح المقال، ج ٣، ص ١٦٧

٥. منتهى المطلب، ج ١، ص ٢١٢

٦. حاشية المختلف مخطوط ورقة ٧٧/ب

٧. رجال الكشّي، ص ٥٦٣

٨. رجال النجاشي، ج ٢، ص ٣٧٩

(٣) الشيخ الطوسيّ، ذكره في «الفهرست» قائلاً: له كتاب رويناه[١].

وعدّه في رجاله من أصحاب الإمام الجواد عليه السلام[٢].

(٤) ابن داود الحلّيّ، ذكره في القسم الأوّل من رجاله المعدّ لذكر الثقات[٣].

(٥) العلاّمة الحلّيّ، ذكره في القسم الأوّل من «الخلاصة» المعدّ أيضاً لذكر الثقات[٤].

(٢٢) معلّى بن خنيس

ضعّفه في «جامع المقاصد» قائلاً: والجواب عن الرواية[٥]: أنّها مع ضعف سندها بالإرسال، وبالمعلّى؛ لأنّ فيه كلاماً[٦].

وضعّفه أيضاً النجاشيّ والعلاّمة في رجاليهما:

قال النجاشيّ: معلّى بن خنيس، أبو عبدالله، مولى الصادق عليه السلام، ومن قبله كان مولى بني أسد، كوفيّ، بزّاز، ضعيف جدّاً، لايعوّل عليه، له كتاب[٧].

وذكره العلاّمة الحلّيّ في القسم الثاني من «الخلاصة» حاكياً قول النجاشي ـ المتقدّم ذكره ـ وابن الغضائريّ فيه، حيث قال: وقال ابن الغضائري: إنّه كان أوّل أمره مغيريّاً، ثم دعى إلى محمّد بن عبدالله المعروف بالنفس الزكيّة، وفي هذه الظنّة أخذه داود بن عليّ فقتله، والغلاة يضيفون إليه كثيراً، ولا أرى الاعتماد على شيء من حديثه[٨].

---

١. الفهرست، ص ٣٢٩

٢. رجال الشيخ الطوسي، ص ٤٠٦

٣. رجال ابن داود، ص ٣٤٣

٤. الخلاصة، ص ١٧٢

٥. التهذيب، ج ٢، ص ١٥٤، ح ٦٠٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٥٩، ح ١٣٦٣

٦. جامع المقاصد، ج ٢، ص ٢٩٨

٧. رجال النجاشي، ج ٢، ص ٣٦٣

٨. الخلاصة، ص ٢٥٩

علماً بأنّ الشيخ الطوسيّ قد ذكره في كتابيه دون توثيق أو تضعيف، فأورده في رجاله ضمن أصحاب الإمام الصادق عليه السلام[١].

وذكره في «الفهرست» قائلاً: له كتاب[٢].

(٢٣) مقاتل بن مقاتل

ضعّفه لكونه واقفيّاً، وذلك في «جامع المقاصد» حيث قال: لرواية مقاتل عن أبي الحسن عليه السلام في الصلاة في السَّمُّور والسنجاب والثعلب...[٣].

ثم قال: وحديث مقاتل و إن ضعف به ؛ لأنّه واقفيّ، وبالإرسال، إلاّ أنّ صحيحة ابن راشد و عمل جمع من كبراء الأصحاب يعضده[٤].

وقد ضعّفه ونسبه إلى الواقفيّة كلّ من:

(١) الشيخ الطوسيّ، حيث ذكره في رجاله من أصحاب الإمام الرضا عليه السلام قائلاً: مقاتل بن مقاتل بن قياما، واقفيّ خبيث، أظن اسمه خشيش[٥].

(٢) ابن داود الحلّيّ، حيث ذكره في القسم الثاني من رجاله المعدّ لذكر الضعفاء قائلاً: واقفيّ خبيث من أصحاب الرضا عليه السلام[٦].

(٣) العلّامة الحلّي، ذكره في القسم الثاني من «الخلاصة» أيضاً، ذاكراً عين عبارة ابن داود الحلّيّ[٧].

---

١. رجال الشيخ الطوسي، ص ٣٠١

٢. الفهرست، ص ٣٣٤

٣. الكافي، ج٣، ص ٤٠١، ح ١٦؛ التهذيب، ج ٢، ص ٢١٠، ح ٨٢١؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٨٤، ح ١٤٥٦

٤. جامع المقاصد، ج ٢، ص ٧٩

٥. رجال الشيخ الطوسي، ص ٣٩٠

٦. رجال ابن داود، ص ٥١٩

٧. الخلاصة، ص ٢٦٠

علماً بأنّ النجاشيّ قد ذكره دون تضعيف و دون الطعن في مذهبه[١]، ممّا أدّى إلى مناقشة الشيخ المامقانيّ في مذهبه، وحكمه بكونه إماميّاً، حيث قال: وظاهر النجاشيّ ـ حيث لم يغمز في مذهبه ـ كونه إماميّاً[٢].

(٢٣) موسى بن أشيم

جزم بغلوّه، وضعّف الرواية بسببه، وذلك في «جامع المقاصد» حيث قال: والرواية المشار إليها هي رواية ابن أشيم عن أبي جعفر عليه السلام[٣]. وأشيم مضبوط في مواضع لابأس بالتعويل عليها: بفتح الهمزة، وإسكان الشين المعجمة، وفتح الياء المثنّاة من تحت. وهي ضعيفة، فإنّ ابن أشيم غالٍ[٤].

وذكره عدد من علمائنا، منهم:

(١) الكشّيّ، روى بسنده عن حنان بن سدير، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «إنّي لأنفس على أجساد أُصيبت معه ـ يعني أبا الخطّاب ـ النار». ثم ذكر ابن الأشيم فقال: «كان يأتيني فيدخل عليّ و صاحبه وحفص بن ميمون، ويسألوني فأُخبرهم بالحقّ، ثم يخرجون من عندي إلى أبي الخطّاب فيخبرهم بخلاف قولي، فيأخذون بقوله ويذرون قولي»[٥].

(٢) الشيخ الطوسيّ، ذكره في رجاله من أصحاب الإمام الباقر عليه السلام، دون تضعيف أو توثيق[٦].

---

١. رجال النجاشي، ج ٢، ص ٣٧٨

٢. تنقيح المقال، ج ٣، ص ٢٤٤

٣. الكافي، ج ٧، ص ٦٢، ح ٢٠، التهذيب، ج ٧، ص ٢٣٤، ح ١٠٢٣ و ٨ ص ٢٤٩، ح ٩٠٣ و ٩، ص ٢٤٣، ح ٩٤٥

٤. جامع المقاصد، ج ٤، ص ١٤٤

٥. رجال الكشّي، ص ٣٤٤

٦. رجال الشيخ الطوسي، ص ١٣٦

(٣) ابن داود الحلّيّ، ذكره في القسم الثاني من رجاله قائلاً: غالٍ خبيث[١].

(٤) العلاّمة الحلّيّ، ذكره في القسم الثاني من رجاله أيضاً[٢].

(٥) الشيخ المامقانيّ، ذكره في كتابه «تنقيح المقال» قائلاً: فالرجل ضعيف، وربّما تصدّى الوحيد لإصلاح حاله[٣].

(٢٥) موسى بن بكر الواسطيّ

جزم بوقفه، وضعّف الرواية بسببه، وذلك في «جامع المقاصد» حيث قال: وروى زرارة عن أبي جعفر عليه السلام أنّه نهى عن لباس الحرير للرجال والنساء[٤]...والجواب عن الثانية بأنّ في طريقها موسى بن بكير[٥]، وهو واقفيّ[٦].

وحكم بوقفه أيضاً الشيخ الطوسي والعلاّمة الحلّيّ:

فعدّه الشيخ في رجاله من أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام، قائلاً: موسى بن بكر الواسطيّ، أصله كوفي، واقفيّ، له كتاب، روى عن أبي عبدالله عليه السلام[٧].

وذكره العلاّمة الحلّيّ في القسم الثاني من كتابه «الخلاصة» قائلاً: من أصحاب أبي الحسن عليه السلام، واقفيّ[٨].

وترجم له عدد من علمائنا، دون نسبته إلى الواقفيّة، منهم:

(١) الكشّيّ، حيث ذكر له عدّة روايات عن الإمام الصادق والإمام الكاظم عليهما السلام[٩].

---

١. رجال ابن داود، ص ٥٢١

٢. الخلاصة، ص ٢٥٧

٣. تنقيح المقال، ج ٣، ص ٢٥٣

٤. التهذيب، ج ٢، ص ٣٦٧، ح ١٥٢٤؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٨٦، ح ١٤٦٨

٥. كذا في الطبعة المحقّقة.

٦. جامع المقاصد، ج ٢، ص ٨٤

٧. رجال الشيخ الطوسيّ، ص ٣٥٩

٨. الخلاصة، ص ٢٥٧

٩. رجال الكشّي، ص ٢٨ و ٣٢١ و ٣٢٨ و ٤٣٨

(٢) النجاشيّ، أورده في رجاله قائلاً: روى عن أبي عبدالله عليه السلام، وأبي الحسن عليه السلام، وعن الرجال، له كتاب يرويه جماعة[١].

(٣) الشيخ الطوسيّ، ذكره في «الفهرست» قائلاً: كوفيّ الأصل، له كتاب[٢].

وعدّه في رجاله من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام[٣].

علماً بأنّ ابن داود الحلّيّ قد مدحه في القسم الأوّل من رجاله قائلاً: روى عن الرجال، ممدوح[٤].

وعلّق الشيخ المامقانيّ على حال هذا الرجل و مدح ابن داود له قائلاً: فكلمة «ممدوح» إن شاء الله منه، وقد تفرّد في ذلك، إذ لم يسبق في كلام مَن تقدّمه توثيق ولامدح، ولعلّه أشار بالمدح إلى ما رواه الكشّي عن جعفر بن أحمد، عن خلف بن حمّاد، عن موسى بن بكر الواسطيّ، قال: سمعتُ أبا الحسن عليه السلام يقول: قال أبي عليه السلام: «سعد امرؤ لم يمت حتىٰ يرى منه خلفاً تقرّ به عينه، وقد أراني الله عزّوجل من ابني هذا خلفاً وأشار بيده إلى العبد الصالح عليه السلام ـ تقرّ به عيني»[٥].

ثم قال: وقد تبع الشيخ في رمي الرجل بالوقف و تضعيفه جمع من الفقهاء كالفاضل المقداد في «التنقيح»، والمحقّق الأردبيليّ في «مجمع الفائدة»، وسيّد المدارك، وفخر المحقّقين في «الإيضاح»، وغيرهم. إلاّ أنّ لي في وقف الرجل تأمّلاً، إذ لم يذكره من القدماء إلاّ الشيخ، وظاهر النجاشيّ والكشّيّ كونه إماميّاً؛ حيث لم يغمزا في مذهبه بوجه[٦].

---

١. رجال النجاشي، ج ٢، ص ٣٣٩

٢. الفهرست، ص ٣٤١

٣. رجال الشيخ الطوسي، ص ٣٠٧

٤. رجال ابن داود، ص ٣٥٤

٥. رجال الكشّي، ص ٤٣٨

٦. تنقيح المقال، ج ٣، ص ٢٥٤

(٢٦) ميسر بن عبدالعزيز

مدحه في حاشيته على «مختلف الشيعة» للعلاّمة الحلّيّ، قائلاً: لما رواه ميسر قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: آمر الجارية فتغسل ثوبي من المني...[١] وميسر ـ بفتح الميم، وإسكان الياء المنقطة تحتها نقطتين، وقيل: بضم الميم، وفتح الياء والراء بعد السين المهملة ـ ابن عبدالعزيز، ممدوح، وقيل: ثقة[٢].

وذكره عدد من علمائنا، مع تصريح بعضهم بتوثيقه، منهم:

(١) الكشيّ، روى بسنده عن ميسر بن عبدالعزيز أنّه قال: قال لي أبو عبدالله عليه السلام: «رأيت كأنّي على جبل، فيجيء الناس فيركبونه، فإذا كثروا عليه تصاعد بهم الجبل، فينتثرون عنه فيسقطون، فلم يبق معي إلاّ عصابة يسيرة أنت منهم وصاحبك الأحمر» يعني عبدالله بن عجلان[٣].

وقال: قال عليّ بن الحسن: إنّ ميسر بن عبدالعزيز كان كوفيّاً، وكان ثقة.

وروى بسنده عن ميسر أيضاً عن أحدهما عليهما السلام قال: قال لي: «يا ميسر، إنّي أظنّك وصولاً لقرابتك»، قلت: نعم جعلت فداك، لقد كنت في السوق وأنا غلام وأُجرتي درهمان، وكنتُ أُعطي واحداً عمّتي وواحداً خالتي. فقال: «أما والله لقد حضر أجلك مرتين، كلّ ذلك يؤخّر»[٤].

(٢) النجاشيّ، ذكره في ترجمة ابنه محمّد قائلاً: وروى أبوه عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام[٥].

---

١. الكافي، ج٣، ص ٢٥٣، ح ٢؛ التهذيب، ج ١، ص ٢٥٢، ح ٧٢٦

٢. حاشية المختلف مخطوط ورقة ٥٥/أ

٣. رجال الكشّي، ص ٢٤٢

٤. رجال الكشّي، ص ٢٤٤

٥. رجال النجاشي، ج ٢، ص ٢٧٣

(٣) الشيخ الطوسيّ، ذكره تارةً في أَصحاب الإمام الباقرﷺ قائلاً: النخعيّ المدائنيّ[١]، وأُخرى في أصحاب الإمام الصادقﷺ قائلاً: بيّاع الزطّيّ، كوفيّ[٢].

(٤) ابن داود الحلّيّ، أَورده في القسم الأَوّل من رجاله قائلاً: ممدوح[٣].

(٥) العلّامة الحلّيّ، ذكره في القسم الأَوّل من كتابه «الخلاصة» حاكياً الروايات التي رواها الكشّيّ في مدحه[٤].

علماً بأَنّ الشيخ المامقانيّ اعترض على كلام المحقّق الكركيّ الذي أَوردناه في أَوّل الترجمة، قائلاً: وفي «البلغة» أَنّه ممدوح كالثقة، وهو كماترى، وأَوهن منه ما في «حواشي المختلف» من قوله: ميسر بن عبدالعزيز ممدوح، وقيل: ثقة[٥].

(٢٧) وهب بن وهب، أَبو البختري

ضعّفه في ثلاثة موارد من «جامع المقاصد».

(١) قال: ما روي عن الصادقﷺ: أَنّ أَميرالمؤمنينﷺ قال في امرأَة يموت في بطنها الولد...[٦].

ثم قال: ولضعف الرواية، فإِنّ الراوي لها وهب، عدل في «المعتبر»[٧] إلى وجوب التوصّل إلى إسقاطه ببعض العلاج[٨].

(٢) قال: وفي رواية أَبي البختريّ عن الصادقﷺ: «مَن فاتته صلاة العيد فليصلّ

---

١ و ٢. رجال الشيخ الطوسي، ص ١٣٥ و ص ٣١٨

٣. رجال ابن داود، ص ٣٥٨

٤. الخلاصة، ص ١٧١

٥. تنقيح المقال، ج ٣، ص ٢٦٤

٦. الكافي، ج ٣، ص ١٥٥ و ٢٠٦، ح ٣ وذيل الحديث ٢؛ التهذيب، ج ١، ص ٣٤٤، ح ١٠٠٨

٧. المعتبر، ج ١، ص ٣١٦

٨. جامع المقاصد، ج ١، ص ٤٥٥

أربعاً»[١]، وهي ضعيفة[٢].

(٣) قال: وفي رواية وهب[٣] ـ وهي ضعيفة السند ـ مايقتضي الضمان[٤].

وقد ضعّفه جماعة من علمائنا، منهم.

(١) الكشّيّ، قال: ذكر أبو الحسن عليّ بن قتيبة بن محمّد بن قتيبة القتيبيّ عن عليّ بن سلمة الكوفيّ: أبو البختريّ اسمه وهب بن وهب بن كثير بن زمعة بن الأسود صاحب رسول الله ﷺ.

وقال عليّ أيضاً: قال أبو محمّد الفضل بن شاذان: كان أبو البختريّ من أكذب البريّة[٥].

وحكى فيه أيضاً قول أبي الحسن عليه السلام عنه: لقد كذب على الله وملائكته ورسله[٦].

(٢) النجاشيّ، قال في رجاله: وهب بن وهب بن عبدالله بن زمعة بن الأسود بن المطّلب بن أسد بن عبدالعزّى، أبو البختريّ، روى عن أبي عبدالله عليه السلام، وكان كذّاباً، وله أحاديث مع الرشيد في الكذب، له كتاب، قال سعد: تزوّج أبو عبدالله عليه السلام بأُمّه[٧].

(٣) الشيخ الطوسيّ، قال في «الفهرست»: ضعيف، وهو عامّيّ المذهب، له كتاب[٨].

(٤) العلاّمة الحلّي، حيث ذكره في القسم الثاني من «الخلاصة» قائلاً: كان كذّاباً، قاضياً، عامّيّاً، إلاّ أنّ له أحاديث عن جعفر بن محمّد عليه السلام كلّها لايوثق بها[٩].

---

١. التهذيب، ج ٣، ص ١٣٥، ح ٢٩٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٤٦، ح ١٧٢٥

٢. جامع المقاصد، ج ٢، ص ٤٥٢

٣. الكافي، ج ٥، ص ٣٠٢، ح ٢؛ التهذيب، ج ٧، ص ١٨٥، ح ٨١٤؛ الاستبصار، ج ٣، ص ١٢٥، ح ٤٤٥

٤. جامع المقاصد، ج ٦، ص ٨٣

٥ و ٦. رجال الكشّي، ص ٣٠٩ و ص ٣١٠

٧. رجال النجاشي، ج ٢، ص ٣٩١

٨. الفهرست، ص ٣٥٠

٩. الخلاصة، ص ٢٦٢

علماً بأَنّ الشيخ الطوسيّ ذكره في رجاله في أَصحاب الإمام الصادق عليه السلام، دون توثيق أَو تضعيف[١].

(٢٨) ياسين الضرير

جعله مجهول الحال في حاشيته على «مختلف الشيعة» للعلّامة الحلّي: حيث قال فيها: وطعن في هذا الحديث[٢] في «المنتهى» بأَنّ الراوي له ياسين الضرير، وهو مجهول الحال[٣].

وذكره النجاشي في رجاله قائلاً: ياسين الضرير الزيّات البصريّ، لقي أَبا الحسن موسى عليه السلام لمّا كان بالبصرة وروى عنه، وصنّف هذا الكتاب المنسوب إليه[٤].

والشيخ الطوسيّ في «الفهرست» قائلاً: له كتاب[٥].

وعلّق الشيخ المامقانيّ على كلامهما قائلاً: وظاهرها كونه إماميّاً، بل بعض رواياته عن موسى بن جعفر عليه السلام المتضمنّة لذكر ظلم الرجلين الغاصبين، وماجرى منهما على الزهراء عليها السلام، كالصريح في ذلك. وكذا رواية العهد النازل من السماء في حقّ الأَئمّة عليهم السلام، ولعلّ عدّ ابن داود إياه في الباب الأَوّل[٦] الكاشف عن اعتماده عليه، يدرجه في أَوّل درجة الحسان[٧].

---

١. رجال الشيخ الطوسي، ص ٣٢٧

٢. التهذيب، ج ١، ص ٤١٢، ح ١٢٩٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ٧، ح ٧

٣. حاشية المختلف مخطوط ورقة ٣/ب

٤. رجال النجاشي، ج ٢، ص ٤٣٢

٥. الفهرست، ص ٣٥٨

٦. رجال ابن داود، ص ٣٧٠

٧. تنقيح المقال، ج ٣، ص ٣٠٧

(٢٩) يونس بن يعقوب

جزم بكونه فطحيّاً، وطعن في الرواية التي وقع في سندها، وذلك في «جامع المقاصد» حيث قال: والجواب عن الأخبار المتقدّمة الطعن في سندها، قال المصنّف في «المختلف»: يونس بن يعقوب كان فطحيّاً قبلُ وقد رجع[١].

وذكره عدد من علمائنا، مع توثيق بعضهم له، على الرغم من حكمهم عليه بالفطحيّة، منهم:

(١) الكشّيّ، عدّه في رجاله من زمرة الفطحيّة قائلاً: قال محمّد بن مسعود: عبدالله بن بكير و جماعة من الفطحيّة هم فقهاء أَصحابنا، منهم: ابن بكير، و ابن فضّال ـ يعني الحسن بن عليّ ـ وعمّار الساباطي، وعليّ بن أسباط، وبنو الحسن ابن عليّ بن فضّال و أَخواه ويونس بن يعقوب و معاوية بن حكيم، وعدّ عدّة من أَجلّة العلماء[٢].

وبسنده عن حمدويه، عن بعض أَصحابنا: أنّ يونس بن يعقوب فطحيّ كوفيّ، مات بالمدينة وكفّنه الرضاﷺ[٣].

ثم قال: قال أَبو النضر: سمعتُ عليّ بن الحسن يقول: مات يونس بن يعقوب بالمدينة، فبعث إليه أَبو الحسن الرضاﷺ بحنوطه و كفنه وجميع مايحتاج إليه، وأَمَر مواليه و موالي أَبيه وجدّه أَن يحضروا جنازته، وقال لهم: «هذا مولى لأَبي عبداللهﷺكان يسكن العراق»[٤].

وبسنده عن محمّد بن عبدالحميد، عن يونس بن يعقوب قال: قال لي يونس: ذكر لي أَبو عبدالله أَو أَبوالحسن شيئاً اشتريته، قال: فقال لي: «لا والله ما أَنت عندنا

---

١. المختلف، ج ٧، ص ٢٩٠؛ جامع المقاصد، ج ١٣، ص ٢١٢

٢. رجال الكشيّ، ص ٣٤٥

٣و ٤. رجال الكشّي، ص ٣٨٥

متّهم، إنّما أنت رجل منّا أهل البيت، فجعلك الله مع رسوله و أهل بيته، والله فاعل ذلك إن شاء الله»[١].

وبهذا السند قال: كتبتُ إلى أبي الحسن عليه السلام في شيء، كتبت إليه فيه: يا سيّدي، فقال للرسول: «قل له: إنّك أخي»[٢].

(٢) النجاشي، أورده في رجاله قائلاً: يونس بن يعقوب بن قيس، أبو عليّ الجلّاب البجليّ الدّهنيّ، أُمّه منية بنت عمّار بن أبي معاوية الدّهنيّ أُخت معاوية ابن عمّار. اختصّ بأبي عبدالله وأبي الحسن عليهما السلام، وكان يتوكّل لأبي الحسن عليه السلام، ومات بالمدينة في أيام الرضا عليه السلام فتولّى أمره، وكان حَظيّاً عندهم موثّقاً، وكان قد قال بعبد الله ورجع، له كتاب «الحج»[٣].

(٣) الشيخ الطوسيّ، ذكره في «الفهرست» قائلاً: له كتب[٤].

وذكره في ثلاثة موارد من رجاله:

الأوّل: عدّه فيها من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام قائلاً: البجليّ الدهنيّ الكوفيّ[٥].

الثاني: عدّه فيها من أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام قائلاً: مولى نهد، له كتب، ثقة[٦].

الثالث: عدّه فيها من أصحاب الإمام الرضا عليه السلام قائلاً: ثقة، له كتاب، من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام[٧].

(٤) العلاّمة الحلّي، ذكره في «إيضاح الاشتباه» حاكياً بعض كلام النجاشي، مع ضبط بعض الأسماء الواردة فيه[٨].

والحمد لله ربّ العالمين

---

١ و ٢. رجال الكشّي، ص ٣٨٧ و ص ٣٨٨

٣. رجال النجاشي، ج ٢، ص ٤١٩

٤. الفهرست، ص ٣٦٨

٥ ـ ٧. رجال الشيخ الطوسي، ص ٣٣٥ و ص ٣٦٣ و ص ٣٩٤

٨. إيضاح الاشتباه، ص ٣١٩